الفصل الأول

تطور الإقتصاد العراقي

المبحث الأول

التنمية والإستثمار

بعد زيادة عائدات النفط في مطلع الخمسينات تقرر إنشاء مجلس الأعمار في عام ، وقد وضعت الدولة جميع عوائد النفط تحت تصرفه، وفي عام 1952 خفضت هذه العوائد المخصصة للإستثمار إلى (70%) ، وبعدئذٍ خفضت إلى (50%) للإنفاق الإستثماري ، وقد وضع المجلس (1950 – 1958) اربعة برامج إستثمارية بلغت تخصيصاتها الإستثمارية 567 مليون دينار، وصرف منها فعلاً (330) مليون دينار بنسة صرف بلغت (58%) ، على مشاريع الري ، والطرق والجسور ، والمباني ، حيث كان النصيب الأعظم للتخصيصات.

أما الصناعة فقد كان تصيبها ضئيلاً جداً ، إذ كان التركيز على القطاع الزراعي، وخلق القدرة الشرائية لدى السكان الذي يعيشون على الزراعة ، والتي تشكل الأساس للطلب الفعال للسوق الكبيرة الضرورية لقيام صناعة ناجحة متطورة حسب توصيات المستشارين الأجانب لمجلس الإعمار حينئذٍ.

وفي عام 1959 الغيَ مجلس الإعمار ، وحل مجلس التخطيط الإقتصادي ، ووزارة التخطيط بدل مجلس الإعمار، وإن سياسة مجلس التخطيط ، تركزت على المشروعات الصناعية ، وفي عام 1966 صدر قانون مجلس التخطيط ، مؤكداً على مبدأ التخطيط الشامل للإقتصاد القومي ، وصدرت الخطة الإقتصادية المؤقتة (1959–1960) ، والتي تميزت بتركيزها على قطاعات الخدمات من سكن وصحة وتعليم ، حيث أستحوذ القطاع على حوالي نصف مخصصات الخطة ، وكانت حصة قطاع الزراعة أقل من أي قطاع أخر.

وفي سنة 1961 صدرت الخطة التفصيلية (1961 – 1962) ، وأستهدفت الخطة مضاعفة الدخل القومي خلال عشر سنوات ، وركزت على القطاع الصناعي.

وصدرت خلال الفترة (1963 – 1965) ثلاثة خطط إنتقالية سنوية تميزت بإنخفاض الإنفاق الإستثماري فيها.

وفي منتصف عام 1965، صدرت الخطة الإقتصادية الخمسية (1965 – 1969) ، وقد وضعت لها أربعة أهداف إقتصادية شاملة ، الأول هو رفع مستوى المعيشة ، بتحقيق نمو إقتصادي لا يقل عن (8%) سنوياً. والثاني هو تحقيق التوازن في البناء الإقتصادي ، بحيث يزداد التنوع في الإنتاج ، ويقلل الإعتماد على إيرادات النفط ، وذلك بتنمية القطاع الزراعي بنسبة (7.5%) سنوياً ، وتنمية القطاع الصناعي بنسبة (12%) سنوياً. والهدف الثالث هو ضمان الموازنة بين مجموع الإنفاق القومي ، وبين الطاقة الإنتاجية ، وبما يكفل مكافحة العوامل التضخمية. والهدف الرابع تحقيق التكامل الإقتصادي العربي والتعجيل بالوحدة الإقتصادية العربية.

وبعد عام 1968 تم إعداد خطة التنمية القومية للسنوات (1970 – 1974) ، وقد وضعت لهذه الخطة خمسة أهداف إقتصادية، الأول هو تنمية الدخل القومي بمعدل (7.1%) سنوياً. والثاني هو تنمية القطاعات السلعية خاصة قطاعي الصناعة والزراعة. والثالث الإستغلال الوطني للموارد المعدنية غير المستغلة ، وتنويع الانتاج وتقليل الإعتماد على موارد النفط. والرابع مراعاة التوزيع الجغرافي للخطة. والخامس تحقيق التنسيق والتكامل الإقتصادي مع الدول العربية.

أما الأهداف الإجتماعية فهي زيادة الخدمات وإرساء دعائم المجتمع الإشتراكي ، وتحقيق العدالة الإجتماعية.

وفي عام 1974 ، على أثر التأميم وتصحيح أسعار النفط والزيادات الكبيرة في عائداته ، أعيد النظر فيما تبقى من الخطة وأعتمدت المناهج الإستثمارية حتى صدور قانون خطة التنمية القومية (1976 – 1980) في حزيران 1977 ، وقد أستهدفت تحقيق معدل نمو إجمالي في الدخل القومي قدره (16.8%) ومعدلات نمو تتراوح ما بين (7.1%) سنوياً للقطاع الزراعي و(32.9%) سنوياً لقطاع الصناعة التحويلية ،

وأستهدفت الخطة زيادة حصة القطاع الإشتراكي ، وجعله يمثل دوراً قيادياً موجهاً ، وتوسيع علاقات الإنتاج الإستهلاكي ، ومواصلة بناء الهياكل الإقتصادية، والتوسع بالخدمات الإجتماعية بنسبة (8.5%) سنوياً.

وأن آخر خطة من خطط التنمية هي خطة (1981 – 1985) ولقد تضمنت مشروع الخطة تحقيق نمو الدخل القومي بمعدل (8.1%) سنوياً وذلك بتحقيق نمو منخفض قدره (3.4%) سنوياً لقطاع النفط ، ونمو معدل (16.5%) لبقية القطاعات ورفعت الأهمية النسبية للقطاع الإشتراكي في الناتج المحلي الإجمالي ، أما من ناحية الإنفاق فأن مشروع الخطة أستهدفت نمو الإستهلاك الخاص بنسبة (12.1%) سنوياً والإستهلاك العام بنسبة (11%) سنوياً.

وقد عانت خطط التنمية من إنخفاض بنسبة التنفيذ فيها ، وأن كفاءة الصرف لكافة القطاعات كانت (55%) للفترة من (1959 – 1964) و (53%) و (69%) خلال الفترتين (1965 – 1969) ، (1970 – 1975) .

وفي عام 1980 أنخفضت من (81%) إلى (57%) بسبب ظروف الحرب ، ولكنها أرتفعت قليلاً خلال السنتين التاليتين.

ويلاحظ أن كفاءة الصرف لقطاع الزراعة، أقل من كفاءة الصرف لكافة القطاعات ، حتى عام 1977 ، ولكن أصبحت بعدئذٍ أعلى مما هي عليه لمجمل القطاعات.

أما بالنسبة لقطاع الصناعة فقد كانت كفاءة الصرف بنسبة (46%) سنة 1980 ثم أرتفعت إلى (69%) و (67%) خلال سنتين (1981 – 1982).

لقد تحققت زيادة في الدخل القومي مقداره (62.8) مرة ، وكانت الزيادة في متوسط دخل الفرد بمقدار (16.9) مرة فقط بين (1953 – 1980) .

ولقد أصبحت خطة القطاع الإشتراكي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي إلى (79.3%) في عام 1980 بعد أن كانت (26.6%) فقط سنة 1970.

وأرتفعت حصة القطاعات السلعية في إجمالي الناتج المحلي إلى (77.8%) خلال عام 1980 ، وفي عام 1981 أنخفضت إلى (58.5%) بسبب إنخفاض ناتج النفط الخام.

تحسنت ظروف العيش ، وقد أرتفع الإنفاق الإستعلاكي الخاص بمعدل نمو سنوي مقداره (21.1%) وكان معدل زيادة الرقم القياسي للأسعار خلال تلك الفترة (9.2%) سنوياً.

ويلاحظ أن الإيرادات النفطية شكلت متوسطاً قدره (89.9%) عن إيرادات الخطة للفترة (1953 – 1980) ، وأن إيرادات الخطة من النفط الخام قد تنامت بمعدل سنوي مقداره (28.4%).

أن التمويل الذاتي الذي تقدمه إيرادات المشروعات الإقتصادية ظهر منذ سنة 1960 ولم يشكل إلى نسبة مقدارها (6.8%) من إجمالي مصادر التمويل لغاية 1980 ، حيث شكل بعد هذه السنة نسبة قدرها (19%) من مصادر التمويل الكلية.

أن معدل النمو للقروض الخارجية للفترة (1962 – 1981) كان (18.9%) سنوياً.

أعتمد الإقتصاد العراقي في جميع مراحله ومنذ عام 1927 بالتحديد على واردات النفط ، وبتمويل مشاريع خطط الإعمار والإنماء ، إضافة إلى تغطية العجز في الميزانية الإعتيادية، ومنذ عام 1950 إعتمد مجلس الإعمار في تمويله على عائدات النفط بنسبة (70%) وخصصت (30%) منها إلى سد العجز في الميزانية الإعتيادية وبعد ثورة تموز 1958 عدلت حصة الميزانية إلى (50%) ووصلت إلى (60%) للميزانية و (40%) للخطة الإستثمارية ، وشكلت عوائد النفط حوالي ثلاثة أخماس تمويل الخطة الإقتصادية (1962 – 1966) ، أما بالنسبة للخطة الخمسية (1965 – 1969) بلغ تمويل الخطة من النفط (70%) ، وشكلت القروض الخارجية منذ 1951 مصدراً أخر للتمويل وبلغ معدل النمو للقروض الخارجية للفترة (1961 – 1981) حوالي (18.6%) سنوياً.

أن إعتماد الخطة على عوائد النفط والقروض الخارجية وصل إلى (92.4%) وهذا يظهر ضعف هيكل الإنتاج المحلي ومحدوديته وقدرته على التمويل خاصة خلال تلك الفترة اعلاه.

ولم يشكل التمويل الذاتي لمشاريع الخطط الإقتصادية أكثر من (6.8%) من إجمالي ومصادر التمويل ، ولقد تصاعد هذا التمويل إلى أقصى حد له ، حيث بلغ نسبة (19%) من مصادر التمويل الكلية ، وقد حققت إيرادات النفط أعلى نسبة في تمويل الخطة عام 1977 حيث بلغت (94.3) ، أما في عام 1981 أنخفضت إلى (79.1%) من إيرادات الخطة.

أن إجمالي إيرادات خطط الإستثمار والتنمية في القطر كانت (21398.7) مليون دينار طيلة فترة (1951 – 1981) ، وأن المصروفات الفعلية كانت (18724.1) مليون دينار أي بفائض مقداره (2674.6) دينار بنسبة إنفاق قدرها (87.5%) من الإيرادات[1].

لقد إرتفع الإنفاق الإستثماري من (3.1) مليون دينار سنة 1951 وصل إلى (61) مليون دينار عام 1958 وكان المتوسط السنوي للإنفاق الإستثماري خلال الفترة (1951 – 1958) حوالي (29.3) مليون دينار، في حين إرتفع هذا المعدل إلى (62.9) في عام 1968، وفي عام (1969 – 1973) كان متوسط الإنفاق الإستثماري (155) مليون دينار، وبعد عام 1974 بلغ المعدل (1715.1) مليون دينار، وفي عام 1981 وصلت إلى حدها الأقصى بإنفاق قدره (5078.8) مليون دينار، ولقد وصلت التخصيصات الإستيرادية في سنة 1982 إلى (5382.8) مليون دينار وأخر ما أضيفت لها تخصيصات أخرى إضافية بلغت (6742.8) مليون دينار، وفي سنة 1983 بلغت (5306.5) مع الاخرى (7700.000) مليون دينار.

وقد شهد الإنفاق العام خلال الفترة (1970 – 1980) تصاعداً مستمراً فقد كان الإنفاق الجاري للميزانية الإعتيادية (303.4) مليون دينار عام 1970 أرتفع إلى (3775.4)

[1] تقييم مسيرة التخطيط في العراق – دراسة رقم 88 – وزارة التخطيط – المصدر القومي للتخطيط.

مليون دينار في عام 1980 وبمعدل نمو سنوي قريب قدره (28.6%) سنوياً ، كما أرتفعت تعويضات المشتغلين في القطاع الحكومي بين سنة (1975 – 1979) بمعدل نمو سنوي (21.4%) ، ولقد نجم عن هذا الإتساع السريع في الإنفاق الحكومي وزيادة عرض النقد من إختلال عدد من التوازنات التي تفرض قيامها في الإقتصاد وأهم إختلال هو التناسب بين حجم الإنفاق الجاري والعرض السلعي.

وقد شارك هذا التصاعد في الإنفاق مضافاً إليه إنفاق الميزانية الجارية وإنفاقات أخرى في تحقيق زيادة واسعة في الطلب النقدي في السوق العراقية ، الأخر الذي أدى بدوره إلى رفع كلفة المستلزمات المحلية والأجور بصورة حادة ، ولقد إضطرت الخطط الإنمائية إلى إنفاق مبالغ إضافية لغرض تغطية هذه الزيادة في الاسعار والأجور الأمر الذي أدى إلى حدوث ظاهرة تضخم لولبي في الإقتصاد العراقي[2].

يمكن إعتبار عام 1950 نقطة التحول في الإقتصاد العراقي نحو الإنماء ، فمنذ ذلك الحين أخذ إنتاج النفط بالتزايد وبفعل ذلك تزايدت عوائد الحكومة من ثلاثة ملايين دينار عام 1949 إلى (50) مليون دينار في عام 1953، ومنذ ذلك تعاظمت عوائد النفط في ميزانية الدولة.

وفي عام 1950 أسست الحكومة ((مجلس الإعمار)) الهدف رسم الخطط الإقتصادية والمالية لتنمية موارد البلاد وخضعت في حينها له جميع عوائد الحكومة من النفط ، ثم خضعت إلى (70%) بعد تزايدها ، ثم أنشأت وزارة الإعمار في عام 1953.

وإستناداً إلى توصيات بعثة البنك الدولي للإنماء والإعمار وضع مجلس الإعمار خطة خمسية للفترة ما بين (1951 – 1956) ، ثم أستبدلت هذه الخطة بأخرى وضعت في عام 1955 للفترة ما بين (1955 – 1959).[3]

---

[2] المصدر السابق.

[3] التطور الإقتصادي في العراق بعد السابع عشر من تموز/ منشورات جريدة الثورة / 1972.

" إجمالي إيرادات المناهج الإستثمارية السنوية وحصة إيرادات النفط منها بملايين الدنانير"

السنـوات	1970	1975	1980
إجمالي الإيرادات	111.2	1089.3	5633.000
إيرادات النفط	97.3	1001.1	5232.000
القروض الخارجية	1.5	74.5	12.000
الإيرادات الأخرى	12.4	13.8	389.000
نسبة إيرادات النفط من إجمالي الإيرادات	%87	%92	%93

المبالغ المخصصة في المناهج الإستثمارية لمختلف القطاعات الإقتصادية بملايين الدنانير ونسبتها إلى المجموع

الفترة	الزراعة	الصناعة	النقل والمواصلات	المباني والخدمات	المجموع

1958–1951	145	%35	64	%5	119	%29	86	%21	412	%100
1964– 1959	164	%19	164	%19	222	%26	292	%35	842	%100
1969–1965	146	%19	175	%26	104	%19	114	%21	539	%100
1975–1970	574	%25	839	%37	385	%17	471	%21	22690	%100
1980–1976	2163	%18	4490	%37	2318	%19	3140	%26	12111	%100
1982–1981	1445	%14	2562	%24	2672	%25	4007	%37	10690	%100
1990–1982										

نسبة إيرادات النفط من مجمل إيرادات البرامج الإستثمارية بملايين الدنانير

الفترة	مجمل الإيرادات	إيرادات النفط	النسبة
58 – 51	317.000	306.7	%97
64 – 59	371.6	321.4	%86
69 – 65	406.9	472.3	%91
75 – 70	2629.3	2390.8	%91
80 – 76	14366.7	13219.3	%94

* الدينار العراقي يعادل (2.8) دولار للسنوات بين (1950 – 1968) ، ويعادل (2.79) دولار عام 1969، ويعادل (2.78) دولار عام 1970، ويعادل (2.96) دولار عام (1971 – 1972) ، ويعادل (3.38) دولار للسنوات (1973 – 1981) ، ويعادل (3.21) دولار منذ عام 1982 وما بعدها.

السنة	إيرادات النفط (مليون دينار)	الناتج المحلي الإجمالي (مليون دينار)	نسبة إيرادات النفط إلى الناتج المحلي

3	0.196	0.005	1950
18	0.413	0.074	1955
16	0.601	0.095	1960
16	1.300	0.214	1970
57	5.400	3.100	1976
56	15.800	8.900	1980
26	13.100	3.400	1982
20	14.800	3.000	1984
2.1	17.40	3.500	1988
23.0	20.0	4.60	1989
12.0	23.9	2.90	1990

* سعر النفط العراقي في شركة البحر الأبيض المتوسط تم تسعيره بـ (2.17) دولار للبرميل، وقررت الشركة البريطانية تثبيته على (1.74) دولار.

" الإنفاق الإستثماري نسبة إلى الدخل القومي في العراق بالأسعار الجارية مليون دينار"

السنة	التخصيصات	الإنفاق الإستثماري	الدخل القومي	½%
1970	116.5	78.1	905.4	8.6
1971	202.0	153.8	1031.2	15.5

11.5	1111.0	128.5	134.0	1972
18.2	1339.4	244.0	310	1973
20.2	2847.1	576.4	1169.0	1974
26.2	3491.9	916.3	1076.0	1975
19.3	4826.1	935.1	1493.5	1976
22.1	5392.3	1194.3	2377.1	1977
27.7	6539.7	1817.3	2800.0	1978
22.5	10588.5	2203.5	3283.0	1979
21.3	15323.0	3224.3	5240.0	1980
56.9	8925.8	5078.8	6742.8	1981
43.7	12334.6	5374.0	7700.0	1982
48.9	10927.4	5350.0	5350.0	1983

30.9	63.6	معدل النمو % 75 – 70
63.4	68.8	معدل النمو % 80 – 76
35.6	45.8	معدل النمو % 83 – 70

معدل النمو %	5.1	12.6
83 – 81		

أن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة السبعينات كان (12.9%) سنوياً وهو معدل لا يستطيع مواكبة معدل نمو الإنفاقين الخاص والعام ، وقد أدى ذلك إلى إرتفاع حجم الطلب بوتائر فاقت الزيادة في المعروض السلعي والخدمي المحلي ، إضافة إلى عدم تمكن أجهزة الإستيراد من تصعيد إستيراداتها بما يتواكب مع حجم الطلب والتغيير في انماطه الأمر الذي ادى إلى إرتفاع حاد في الرقم القياسي العام للأسعار من (100) في سنة 1973 إلى (423) في سنة 1981 وقد بلغ الرقم القياسي للإيجارات مثلاً (310.7) ، والمواد الغذائية 249.2، وهما يمثلان قرابة (70%) من الإنفاق العائلي في القطر.

أن أهم سمات التنمية خلال الفترة التي أعقبت التأميم وسبقت مرحلة الحرب هي تحقيق نمو في تكوين رأس المال الثابت على المستوى الإجمالي ولكافة القطاعات الاقتصادية بنسبة عالية بلغت (23.5%) وبالأسعار الثابتة لعام 1975 ، وخلال الفترة (1973–1980)، ولكن التوسعات الكبيرة في التكوين الرأسمالي كانت أكثر من التوسعات الحاصلة في الناتج المحلي الأمر الذي يشير إلى وجود هدر وعدم إستغلال طاقات الإنتاج بشكل كلي.

ولقد تم تحقيق معدلات نمو إيجابية للناتج المحلي الإجمالي غير النفطي فيما عدا القطاع الزراعي حيث بلغ معدل النمو (24.5%) خلال الفترة (1973 – 1980) وبالأسعار الجارية.

إزداد الطلب بشكل كبير على القوى العاملة كما أستدعت الحاجة إلى إستخدام قوى عاملة غير عراقية بنسب كبيرة.

إزدادت نسبة الإستيرادات من السلع حيث بلغت معدلات النمو في إستيرادات السلع الوسيطة (29%) والسلع الرأسمالية (43%) خلال الفترة (1973 – 1980) ، وأدى أيضاً إلى زيادة الميل الحدي للإستهلاك الكلي وزيادة الإستيراد وهدراً للعملات الصعبة.

ولكن اختلفت الصورة بعد الحرب إذ تعرض إقتصاد التنمية تعبئة الفائض الإقتصادي لأحداث التراكم الرأسمالي الضروري للإنتاج ، أما إقتصاد الحرب فيتعرض تعبئة القوى الإنتاجية والموارد المادية بأفضل علاقة ما بين الإستهلاك والتراكم الرأسمالي لصالح الإستهلاك الحربي.

وأفرزت هذه المرحلة إرتفاع مستوى الأسعار نتيجة إرتفاع حجم الطلب على السلع والخدمات وبحدودية المعروض منها وينتج عن ذلك توسع حجم الإستيرادات ومتطلبات المشاريع التنموية ، ومتطلبات الإستهلاك المحلي، ولقد أجرت الجهات المخططة تحويرات أساسية في العلاقة بين الإستثمار والإستهلاك من أجل توفير فائض أكبر للإستهلاك الحربي.

وقد عملت ظروف الحرب على إعادة تحقيق جزء من حالة التوازن المطلوبة بين العرض النقدي والعرض السلعي بعد عام 1983 ، بالعمل على تقليص الإنفاق الجاري الحكومي إلا أن إنخفاض العرض السلعي سواء في الإنتاج أو الإستيراد قد حافظ على قوى الإحتلال.

وقد كانت ظروف الحرب فرصة مناسبة لتقليص الإنفاق الإستثماري ، وتخفيض الطلب الإستهلاكي العام والعائلي في ظروف ميل الدخل القومي نحو الإنخفاض أثناء الحرب وقد تحققت هذه التخفيضات بعد عام 1982[4].

الفجوة الإستيعابية

يقصد بالطاقة الإستيعابية ، الفرص الإستثمارية المتوفرة في المجتمع ، والتي يمكن أن تدر عائداً أجتماعياً مقبولاً ، وذلك بإفتراض ثبات عوامل الإنتاج الأخرى ، وهي تتوافق مع أقصى حد لفرص الإستثمار الأخرى[5] ، ويسبب من محددات عديدة وأسباب كثيرة ، تعجز بعض الإقتصاديات وخاصة في الدول النامية ، عن عدم القدرة على إستيعاب وتنفيذ مناهج التنمية ، رغم توفر التمويل وذلك لعدم توفر الكوادر الإدارية والفنية ، او الهياكل الإرتكازية ، وضيق السوق المحلية ، وبيروقراطية التنفيذ ، مما جعل المدخرات القومية ، تفوق الإستثمار القومي ، ورغم إنتهاج الدول لخطة ((الدفعة القومية)) لخطط التنمية ، ولكنها عجزت عن إستيعاب وتنفيذ هذه التخصيصات بكاملها ، وهذا حدث بنسب متعددة في الدول النامية وخاصة

[4] إتجاهات التنمية أثناء وبعد الحرب في العراق / وزارة التخطيط / دراسة رقم 87، كانون الثاني 1984.

[5] شريف تقي الشيخ، سالم علي الجندي، العوامل المؤثرة في معدل التراكم الرأسمالي في الدول النامية، النفط والتنمية، العدد الرابع / تموز ، أب/1985/ ص97.

النفطية منها ، حيث أن إقتصادياتها قد حققت فائضاً في موازين مدفوعاتها ، لإرتفاع عوائد النفط خاصة بعد تعديل اسعار النفط خلال السبعينات.

أن الأساليب البيروقراطية في التنفيذ ، وسوء الإدارة وعدم وجود أجهزة فنية متخصصة ، تشرف على هذه العملية الواسعة ، كان سبباً رئيساً من الأسباب أعلاه وكانت نسب التنفيذ والمصروف الفعلي للمخطط يتراوح بين (41%) للفترة بين (1959–1964) ولم يصل إلى حد أعلى بلغ (70.4) للفترة بين (1970 – 1983) ، وهذا مما يدل على أن المشاريع التنموية لم تتمكن من إمتصاص جميع التخصيصات الإستثمارية مما خلق ضغوطاً تضخمية خاصة خلال الفترة (1970 – 1983) ، وهذا مما أثر سلباً على إنتاجية الإستثمار وعلى مكونات الإدخار القومي.

وقد تفسر هذه الظاهرة على أن جزء عالي من الإستثمارات ذهب لتطوير الهياكل الإرتكازية وبما أن هذه الإستثمارات لا تؤدي إلى زيادة الإنتاج السلعي بصور مباشرة لإمتصاص القوة الشرائية المتولدة من هذا الإنفاق[6]

لقد بلغ متوسط الإنفاق الإستثماري خلال الفترة (1951 – 1958) قرابة (29.3) مليون دينار وإرتفع هذا المعدل إلى (62.9) عام 1968 ، وأصبح (155) مليون دينار بعد عام 1968. وبعد عام 1974 بلغ معدل المصروفات الإستثمارية (1715.1) مليون دينار ، وصلت حدها الأقصى عام 1981 بإنفاق قدره (5078.8) مليون دينار.

أن نسبة الإستثمارات إلى الدخل القومي في العراق وقد بلغت خلال هذه الفترة لمعدل (21.3%) من الدخل القومي ، حيث كان الدخل القومي ينمو بمعدل (21.6%) سنوياً ، في حين أن الإستثمارات حققت معدل نمو سنوي قدره (45.8%) .

لقد برزت ظاهرة عدم التكامل في عناصر الإنتاج وإختناقات في مجال العمل الماهر، والموارد المحلية.

---

[6] قاسم إبراهيم سليمان، دراسة تحليلية لدور القطاع النفطي في التنمية الإقتصادية في العراق (72 – 83) / رسالة ماجستير / كلية الإدارة والإقتصاد / جامعة بغداد / 1986م.

" نسبة المبالغ المصروفة فعلاً إلى المبالغ المخصصة في المناهج الإستثمارية لمختلف القطاعات "

الفترة	الزراعة	الصناعة	النقل والمواصلات	المباني والخدمات	كافة القطاعات
1958–51	50	50	46	76	55
1964–59	31	33	40	53	41
1969–65	38	59	59	58	53
1975–70	54	75	89	59	69
1980–76	75	65	68	63	67

وهذا مما أدى إلى تأخر الإنتاج السلعي ، و مانتج عنها من تضخم حيث بلغت نسبة التضخم السنوي خلال الفترة (14%) وهي نسبة مرتفعة ، ولقد إزدادت نسبة التضخم في عامي (1981 – 1982) حيث بلغت (27.5%) .

وقد شارك هذا التصاعد في الإنفاق ، مضافاً إليه إنفاق الميزانية الجارية في تحقيق زيادة واسعة في الطلب النقدي في السوق العراقية ، الأمر الذي أدى بدوره إلى رفع كلف المستلزمات المحلية والأجور بصورة عامة.

أن عملية المتابعة لتنفيذ خطط التنمية ، تتوقف في الاساس على مدى قدرة أجهزة التخطيط على توفير البيانات والمؤشرات لتقييم الخطط والمتابعة على المستوى المركزي ، أو على مستوى التنفيذ ، وأجهزتها المتخصصة.

ولكن يظهر أنه كان هناك نوعاً من الخلل في إستيعاب العملية الإدارية التخطيطية ((التخطيط ، التنفيذ ، المتابعة)) بشكل عالي الكفاءة ، يتحقق من متابعة تنفيذ أهداف

الإنتاج، والإنتاجية ، والإستيراد ، والتصدير ، وتوفر المرتكزات الإقتصادية لها ، أي متابعة تحقيق أهداف الخطط سواء الأهداف العامة أو الأهداف التفصيلية لها.

ولكن مع الأسف أعتمد مبدأ المتابعة والتنفيذ على مستوى الهدف المالي للتخصيصات، وأصبحت الأهداف الكمية في كثير من الأحيان في المستوى الثاني ، ويعود السبب الأخر إلا أن قياس نسبة الصرف أثر على مستوى الجودة حيث لم ينعكس تماماً الحجم الكلي للإستثمار لحجم التخصيصات السنوية وبحجم العمل المنجز ، وتحقيق قفزات من النموالإقتصادي والإجتماعي تتلائم مع الفجوة الزمنية اللازم إجتيازها ، وتحقيق أهداف الخطط بشكل متوازن ، على كافة القطاعات ، لضمان عدم حدوث إنحرافات وتجاوزات تؤثر على الأهداف المركزية للخطة.

أن من أهم مظاهر ضعف القدرة الإستيعابية هو العجز والضعف في الهياكل الإرتكازية في ال إقتصاد الوطني وإستمرار العجز في ميزان المدفوعات والميزان التجاري ((بدون النفط)) أي العجز في تغيير هيكل الإقتصاد حيث كانت صادرات النفط على الدوام هي الأساس.

وخلاصة القول أن معدل نسب التنفيذ لخطط التنمية القومية للفترة (1970–1983) لم يتجاوز (70.4%) وهذا يعكس كثير من السلبيات والإختلافات التي أثرت على الإقتصاد العراقي بشكل وأخر وسنناقشه لاحقاً خاصة فيما يتعلق بالإنتاج السلعي بصورة مباشرة والإستهلاك العائلي.

أن عدد القروض المعقودة بين العراق والجهات الأجنبية ولغاية عام 1972 بلغ (74) قرضاً تبلغ أقيامها (522) مليون دينار وقد سحب منها (219) مليون دينار فقط أي أن مجموع المبالغ غير المسحوبة من هذه القروض يتجاوز (300) مليون ديناراً.

علماً بأن ديون العراق من القروض الأجنبية إبتدأت في أوائل عام 1959 ((بإستثناء قرض الثرثار البالغ (12) مليون دولار والذي عقد مع البنك الدولي للإنشاء والتعمير وسحب منه (6.4) مليون دولار فقط وتم تسديده كلياً في عام 1955)) بعقد قرض مع الإتحاد

السوفياتي قيمته 65.2 مليون دينار ، كذلك فأن الدين العام الداخلي قد تضاعفت حوالي (7) مرات خلال الفترة 1959 – 1971[7].

المبحث الثاني

التغييرات الهيكلية

أن قطاع النفط ، وإن كان قد حل مشكلة تمويل القطاعات الإقتصادية ، الا أنه من جانب أخر أثر بشكل سلبي في معدل النمو العام للإقتصاد العراقي.

[7] الدكتور صبري زاير السعدي / نمو تخطيط الإقتصاد العراقي / دار الطليعة / بيروت / 1974.

فقد نما هذا القطاع بمعدل نمو سنوي يفوق ما حققته بقية القطاعات، فلقد نما بمعدل نمو سنوي قدره (45.9%) خلال (1970 – 1983) ، وتحقق معدل نمو سنوي مقداره (8.9%) سنوياً لبقية القطاعات.

ولقد أحتل قطاع الخدمات الإجتماعية المرتبة الأولى في هيكلية الناتج المحلي الإجمالي ((بدون النفط)) حيث بلغت مساهمة (1970 – 1980) 21.6% و(1981 – 1983) 22.3% من الناتج المحلي الإجمالي.

وقطاع البناء والتشييد المرتبة الثانية في 1970 – 1983 (19.3%) من الناتج ، أما قطاع الزراعة فقد ساهم بـ (14.3%) والصناعات التمويلية بـ (11.3%) وقد أنخفضت مساهمة الزراعة من (23.5%) للفترة من 1970 – 1973 إلى (11.0%) لنفس الفترة.

أما قطاع الصناعة فقد إنخفضت مساهمته من (14.1%) إلى (8.9%) لنفس الفترة.

ورغم ما حدث من تطور في جميع قطاعات الإقتصاد الوطني، إلا أن أهم القطاعات السلعية وهما الزراعة والصناعة فقد شهدا إنخفاضاً في مساهمتهما بالناتج المحلي.

وبالمقابل إزدادت مساهمة قطاع النفط الخام مما يعكس تزايد الإعتماد على قطاع النفط الخام في تكوين الناتج المحلي وهو قد نجده واضحاً في الفترة (1970 – 1980) ، وهذا مما يثبت الخلل الهيكلي الذي يتمثل بسيادة القطاع الاولي وخاصة قطاع النفط الخام ، حيث لعب دور المحرك لعملية النمو المركزي وتمكين الإقتصاد العراقي من زيادة الإستهلاك والإستثمار في أن واحد وأخرى أحتسبت النسبة مع النفط فستكون مساهمة قطاع النفط بما يأتي:

- 32.6% من الناتج المحلي للفترة 1970–1973.
- 54.4% من الناتج المحلي للفترة 1974–1980.
- 22.5% من الناتج المحلي للفترة 1981–1983 ظروف الحرب.

القطاع الزراعي

- 15.9% من الناتج المحلي للفترة 1970–1973.

- **7.1% من الناتج المحلي للفترة 1974–1980.**
- **9.6% من الناتج المحلي للفترة 1981–1983.**

القطاع الصناعي ((للصناعات التمويلية))

- **9.5% للفترة 1970–1973.**
- **6.1% للفترة 1974–1980.**

البناء والتشييد

- **3.2% للفترة 1970–1973.**
- **16.5% للفترة 1974–1980.**

إن الجدول رقم ( ) يبين الأهمية النسبية للقطاعات الإقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي (1970–1983) بدون النفط. حيث أحتل قطاع الخدمات الإجتماعية المرتبة الأولى (1970–1980) 21.6% (1981–1983) إرتفعت إلى (22.3%) من الناتج المحلي الإجمالي.

أحتل قطاع البناء والتشييد المرتبة الثانية حيث بلغت مساهمته للفترة 1970– 1983، (19.3%) من الناتج، أما قطاع الزراعة فقد إحتل المرتبة الثالثة مساهمة (14.3%) ، أما الصناعة التحويلية فقد ساهمت بـ (11.3%) من الناتج لنفس الفترة.

أن الزراعة والصناعة قد شهدا تراجعاً في مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي، رغم التخصيصات الإستثمارية الموجه إليهما. فقد أنخفضت مساهمة الزراعة من (23.5%) للفترة 1970 – 1973 إلى (11.1%) عام 1983 ، أما قطاع الصناعة فقد أنخفضت مساهمتها من (14.1%) إلى (8.9%) من الناتج المحلي.

أن الخلل الهيكلي الذي يتمثل بسيادة القطاع الأولي وخاصة قطاع النفط الخام لازال مستمراً، رغم ما حدث من تطورات في القطاعات الإقتصادية.

تبلغ نسبة العملات الأجنبية المتحققة من تصدير النفط الخام حوالي (86%) إلى مجموع الإيرادات الكلية من العملات الأجنبية خلال عام 1972، ولقد تصاعدت هذه النسبة بشكل كبير بعد تأميم النفط. مما يفسر ظاهرة تحقق معدل عالٍ نسبياً للنمو الإقتصادي ، الذي شهده العراق، ولكن لا يخفِ ذلك سلبيات أن الإنفاقات الإستثمارية فشلن في زيادة الإنتاجية العامة وخلق عائد يؤسس قاعدة تطور ذاتي ومتوازن للإقتصاد العراقي. ويعزز ذلك تدهور الصادرات العراقية غير النفطية التي سيتم مناقشة ذلك في فصل قادم خاص لأهمية الموضوع.

بلغ الدخل القومي (13009.0) مليون دينار سنة 1985 ثم إنخفض إلى (12655.6) مليون دينار سنة 1986 ثم أخذ بالزيادة في السنوات التالية حيث بلغ (17290.1) مليون دينار سنة 1989 ، وبذلك يكون معدل النمو قد بلغ (7.4%) خلال الفترة 1985 – 1989 ، أما متوسط دخل الفرد فقد بلغ (834.7) دينار سنة 1985 ، ثم أخذ بالزيادة والنقصان خلال السنوات التالية حتى بلغ (992.1) دينار سنة 1989 وبذلك فقد بلغ معدل النمو خلال الفترة 1985 – 1989 (4.8%) .

أما الناتج المحلي الإجمالي حسب الأنشطة الإقتصادية فقد بلغ (15582.9) مليون دينار ثم إنخفض إلى (15419.0) مليون دينار سنة 1986 ، ثم أخذ بالزيادة في السنوات التالية حتى بلغ (20810.8) مليون دينار سنة 1989 محققاً بذلك نمو قدره 7.5% خلال الفترة 1985 – 1989 ، تشكل الأنشطة السلعية 58.9% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي لسنة 1986 ، في حين يشكل القطاع العام للدولة 55.4% من إجمالي الناتج المحلي. أما أنشطة التوزيع فتشكل سنة 1989 23.9% من الناتج ويشكل القطاع العام للدولة 44.2% من هذا النشاط، وأنشطة الخدمات 17.2% من إجمالي الناتج والقطاع العام للدولة 70.6% من إجمالي الناتج، أما إجمالي تكوين الرأسمال الثابت فقد بلغ (4201.1) مليون دينار سنة 1985، وإرتفع حتى بلغ (5735.8) مليون دينار سنة 1989، وبلع معدل النمو خلال نفس الفترة 7.5%.

ويشكل القطاع العام للدولة 57.1% من إجمالي تكوين راس المال الثابت المتحقق سنة 1989 وبذلك تكون مساهمة القطاع 42.9%.

يؤشر الناتج المحلي الإجمالي مخرجات التفاعل بين عوامل الإنتاج، كالعمل، ورأس المال، ويدل نموه على مدى فعالية الإستثمار، وينعكس ذلك في إنتاج السلع والخدمات لأغراض

الإستهلاك المحلي المباشر أو غير المباشر وكذلك لأغراض التصدير، وكنتيجة حتمية لعملية تأميم ثروات النفط فقد تعاظم الإنتاج القومي بشكل واضح خلال فترة ما بعد التأميم، بما يتناسب مع إتساع عملية الإستثمار.

أما على مستوى القطاع الواحد ((النشاط)) فأنه يلاحظ بأن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الزراعي خلال الفترة الأولى كان حوالي 1.5% أرتفع إلى 1.5% وقد أرتفع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي من 7% في الفترة الأولى إلى 11% خلال الفترة الثانية كذلك يلاحظ بأن معدل نموه (عدا النفط) كان حوالي 4.5% أرتفع إلى 13.5%.

إضافة إلى ما تقدم فقد حصل تقييد واضح في متوسط دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي حيث أرتفع معدل نمو متوسط الدخل هذا من 3.5% خلال الفترة الأولى (1970– 1973) إلى 7% خلال الفترة الثانية (1973 – 1983).

وبخصوص الأهمية النسبية للقطاعات والأنشطة فيلاحظ تراجع عام للأهمية النسبية للقطاع الزراعي حيث تراجعت هذه النسبة

من 12% عام 1970

إلى 9.4% عام 1973

إلى 5.9% عام 1980

في حين كانت نسبة النفط الخام في إجمالي الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لسنة 1975 حوالي 55.7%، عام 1970 أرتفعت إلأى 58.7% عام 1973، ثم تراجعت إلى 50.9% عام 1980 وأستمرت نسبة مساهمة الصناعات التحويلية في إجمالي الناتج المحلي الإجمالي في الإرتفاع حيث كانت هذه النسبة حوالي:

- **5.9% عام 1970**
- **6.5% عام 1973**
- **7.7% عام 1980**

أما على مستوى القطاعات الإجمالية (التجميعية) فأن يلاحظ بأن القطاعات السلعية كانت فيها أعلى نسبة مساهمة حيث رجعت هذه النسبة :

- 77.5% عام 1970
- 79.1% عام 1973
- 74.6% عام 1980

كان الإرتفاع الحاصل في حصة القطاعات السلعية في الناتج يعود إلى إرتفاع ناتج قطاع إستخراج وتصدير النفط الخام لذلك فقد عانى الإقتصاد العراقي طيلة الفترة من مشكلة عدم التوازن القطاعي.

أن إرتفاع التكاليف وإنخفاض الإنتاجية، وتقييم المردود الإقتصادي في الإستثمار ، يقضي وقفة نقدية حادة، إضافة إلى ما أستجد من أمور أظهرتها فترة الحصار الجائر ، لتعاد النظر في تخطيط وسياسات الإستثمار والإنتاج وتستهدف تنمية القطاعات السلعية ، وخاصة القطاع الزراعي ، وبما يكفل تحقيق الإشباع الذاتي للسلع الإستراتيجية وكذلك قطاع التشييد فيما يخص بناء المساكن والمدارس والمستشفيات ، لتصحيح الخلل التي أبرزتها تقييمات المرحلة السابقة ، وخاصة مرحلة الحصار. لتعزيز المعروض السلعي المحلي من المنتجات الزراعية المهمة والصناعية التي كانت مسؤولة عن إرتفاع الأسعار والتضخم في القطر.

معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي

حسب القطاعات وبعض الأنشطة الإقتصادية بالأسعار الثابتة لسنة 1975

وللفترتين (1970–1973) (1973–1980)

القطاعات والنشاط	1973–70	1980–73
القطاعات السلعية	%8	%10

قطاعات التوزيع	%4	%18
القطاعات الخدمية	%4.5	11
الناتج المحلي الإجمالي	%7	11
الناتج المحلي الإجمالي (عدا النفط)	%4.5	13.5
الزراعة والغابات والصيد	1.5	1.5
التعدين والمعادن	9	8.5
النفط الخام	9	8.5

" الأهمية النسبية للقطاعات الإقتصادية وبعض الأنشطة في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لعام 1975 "

القطاع والنشاط	1970	1973	1980
القطاعات السلعية	77.5	79.2	74.6
قطاعات التوزيع	9.0	8.2	12.5
الخدمات	13.5	12.6	12.7
الزراعة والغابات والصيد	12.0	9.4	5.9
النفط الخام	55.7	58.7	50.9
الصناعات التحويلية	5.9	6.5	7.7
الصناعات السلبية (عدا النفط)	21.8	20.5	23.7

وعلى الرغم من إرتفاع عدد السكان بمعدلات قاربت 3.3% مستويات خلال فترة 1970–1980 فأن الإرتفاعات الكبيرة في الناتج المحلي الإجمالي أدى إلى حصول زيادة كبيرة في معدل ما يصيب الفرد الواحد من الناتج المحلي الإجمالي بأسعار سنة 1975 من 283 دينار سنة 1970 إلى 370 دينار سنة 1975، وإلى 543 دينار سنة 1980.

لقد كان من أهداف التنمية طيلة ربع القرن تنويع الإقتصاد العراقي والتركيز على القطاعين السلعي الأساسين الصناعة التحويلية والزراعة ، وتقليل إعتماد القطر على قطاع النفط إلا أن ذلك لم يحدث فقط فأن حصة النفط أزدادت من 30% بالأسعار الجارية لسنة 1970 إلى 50% سنة 1975 وإلى 61%سنة 1980 في الناتج المحلي الإجمالي ، حيث أزدادت كميات إنتاج النفط من حوالي 75 مليون طن سنة 1970 إلى 111 مليون طن سنة 1975 إلى 133 مليون طن سنة 1980.

وأن مساهمة النفط بالأسعار الجارية في قيمة الناتج المحلي الإجمالي أزدادت من حوالي 373 مليون دينار لسنة 1970 إلى 2046 مليون دينار سنة 1975 وإلى 8634 مليون دينار سنة 1980 وفي نفس الوقت فأن الزيادة الفعلية في القيمة المضافة في القطاعات غير النفطية أقل من المعدلات المستهدفة في الخطط.

فالقطاع الزراعي الذي كان من المخطط أن ينمو بمعدل 6.9% سنوياً بموجب خطة 1970 – 1974 وبمعدل 7.1% سنوياً بموجب خطة السنوات 1976 – 1980 ظل ولم يحقق نمو يذكر وقطاع الصناعات التحويلية الذي كان من المخطط أن ينمو بمعدلات 12% و 32% سنوياً في المخططين أعلاه نما بمعدلات سريعة إلا أن هذه المعدلات كانت أقل من المعدلات المستهدفة.

بالإضافة إلى ما سبق فأن إيرادات النفط تشكل المصدر الرئيسي لتحويل البرامج الإستثمارية حيث إزدادت من 87% سنة 1970 إلى 92% وإلى 93% سنة 1980. أما الإيرادات الأخرى وهي القروض الخارجية والتمويل من المصادر المحلية غير النفطية فلم تكن قليلة الأهمية فقط وإنما كانت أهميتها تتناقص خلافاً لأهداف الخطة[8].

[8] د. زهنك جلال / تخطيط الإستثمار في العراق / مجلة الإقتصادي / العدد الأول / تموز 1986.

يعرف القطاع العام بصورة عامة بأنه (كل ما يمتلكه الشعب ملكية جماعية ، ويموله ، وتقوم الحكومة بإدارته وتوجيهه والإشراف عليه لصالح الشعب وتحقيقاً لأهدافه الإقتصادية والإجتماعية والسياسية، أما منفرداً، أو بالإشتراك مع ممثلين منتخبين للعاملين المنتجين)[9]

ولما كان هذا التعريف يشمل قطاع الإدارة العامة الذي يؤدي وظائف الدولة بصفتها ممثلة السلطة العامة ومن ضمنها القطاع العام الإقتصادي، فقد تم تعريف الأخير بما يأتي:

[9] أحمد المرشدي الوضع الراهن للقطاع العام في مصر / مجلة الطليعة المصرفية / العدد الثامن (أب 1965م) ص23.

((مجموعة المشاريع التي تملكها الحكومة فعلاً ملكية كاملة وتديرها بالتالي إدارة عامة خالصة. وهذه أما مشروعات صار تأمينها كاملاً أو المشروعات التي أنشأتها الحكومة عن طريق مؤسساتها العامة ، وقدمت فيها الرأسمال بالكامل)).[10]

وبموجب هذا التعريف يشترط في المنشأة حتى يمكن إعتبارها ضمن القطاع العام ، أن تعود ملكيتها بالكامل للدولة. وبها السيطرة التامة على على إدارتها، وبهذا تعتبر المنشأة الإقتصادية المختلطة. ضمن القطاع العام ما دامت الدولة هي التي تحدد نوع السياسة التي تسير عليها إدارة هذه المنشأت ، وبعد توسع هذا المفهوم لدى البعض ليشمل القطاع التعاوني أيضاً.

وحسب هذا الرأي فأن القطاع العام يضم نوعين من المنشأت وذلك حسب ملكية رأسمالها ، هما المنشأت التي تمتلك الدولة رأسمالها بالكامل ، والمنشأت المختلطة ، شريطة أن يتولى القطاع العام تحديد نوع السياسة التي يشير عليها إدارة هذه المنشأت وهذا ما سارت عليه بعض الدول مثل فرنسا ومصر.

وفي مصر تعرف المؤسسات العامة بأنها ((منظمات عامة تباشر بالمال العام أنشطة إقتصادية ، قضت الإشتراكية أن ينهض القطاع العام بمباشرتها سواء بالتأميم أو المشاركة في ملكيتها أو بإنشائها إبتداءً.[11]

وما تقدم أن هناك رأيان ، الأول: (يشترط في المنشأة حتى يمكن إعتبارها ضمن القطاع العام ، ملكية الدولة الكاملة لأموال المنشأة وسيطرتها التامة على إدارتها) ، والرأي الثاني: يعد المنشأة ضمن القطاع العام إذا كانت الدولة هي التي تشرف عليها وتحدد سياساتها وترسم أهدافها بغض النظر عن ملكية رأسمال المنشأة ، ويستنتج من الرأي الأخير أن التأميم بمعناه المعروف ليس هو الوسيلة الوحيدة لإخضاع بعض أنواع النشاط الإقتصادي الخاص لسيطرة الدولة وتوجيهها بل يمكن التمييز بين نوعين من التأميم هما تأميم رأس المال ، وتأسيس الإدارة[12]

---

[10] فؤاد هاشم عوض. نحو نظرية إقتصادية للمشروع العام في الجمهورية العربية المتحدة/ مجلة عصر المعاصرة / العدد 326 (أكتوبر 1966) ص153.

[11] محمد فؤاد مهنا – المشروع العام / طبيعته وللقانون الذي يحكمه / مجلة العلوم الإدارية / العدد الأول / كانون الثاني /1971.

[12] أبوطالب عبد المطلب الهاشمي وأخرون – دور القطاع التجاري الإشتراكي في توفير مستلزمات الدفاع الوطني. جامعة البكر /1986.

أما من حيث هدف القطاع العام فهو تقديم الخدمات أو إنتاج البضائع بأقل مستوى ممكن من التكاليف وبأقصى إشباع ممكن للإستهلاك العام ، وهذا يعني أن الهدف الأساسي للقطاع العام هو ليس السعي نحو تحقيق أقصى الأرباح الممكنة ، كما هو شأن القطاع الخاص، بل تحقيق أغراض ذات نفع عام على أنه إذا تحقق الكسب المادي فأنه يوجه لتحسين هذا القطاع أو رفع مستوى خدماته أو للمساهمة في تمويل برامج خطط التنمية.

لعلّ أول تدخل مباشر للحكومة في النشاط الإقتصادي هو صدور القانون رقم (84) لسنة 1931، الذي أجاز للبلديات أنشاء المؤسسات التجارية والصناعية، كمشروعات القوة الكهربائية والترامواي، وإدارة المطابع، ومعامل الثلج، والمياه المعدنية.

وأسس المصرف الزراعي والصناعي بموجب القانون رقم (51) لسنة 1935 ، ومصرف الرافدين سنة 1941 والمصرف الوطني العراقي سنة 1943 ، والمصرف العقاري سنة 1948، ومصرف الرهون سنة 1951، والمصرف التعاوني سنة 1956، وشركة التأمين الوطنية سنة 1950.

وفي القطاع التجاري لجنة التمور سنة 1935 ولجنة تجارة الحبوب سنة 1939، مصلحة زراعة التبغ وتجارته 1952، وجمعية الجلود سنة 1952.

وفي مجال الإستثمار والتنمية صدر القانون رقم 23 لسنة 1950، ثم بموجب تأسيس مجلس الإعمار ، ولقد أنجز المجلس بعض المشاريع الصناعية، مثل مصفى القير في القيثارة، ومعملين للإسمنت أحدهما في سرجنار ، والأخر في حمام العليل ، كما أنشأ معمل للمنسوجات القطنية في الموصل ومعمل السكر ، ومعمل الألبان المركزي في بغداد، ومعمل القطن الطبي في بغداد.

وكذلك قامت بعض مشاريع الري والصرف وبعض الخدمات الزراعية وإستصلاح الأراضي، والسيطرة على الفيضان.

- تقي عبدالسلام– تطور القطاع العام في العراق، مع إشارة خاصة إلى قطاع التجارة الخارجية والداخلية 1958 – 1973

- أطروحة ماجستير مقدمة إلى مجلة كلية الإدارة والإقتصاد / جامعة بغداد / 1977.

وفي مجال تصفية النفط أشترت الحكومة جميع ممتلكات شركة نفط خانقين ، كما أسست بموجب القانون رقم (9) لسنة 1952، مصلحة مصافي النفط، وفي عام 1953 بوشر بإنشاء مصفى في البصرة، وفي عام 1955 تم إفتتاح مصفى الدورة.

وبعد ثورة 14 تموز 1958 وبعد صدور قانون الإصلاح الزراعي رقم 30 لسنة 1958، فقد تم إنشاء عدة مزارع جماعية مثل مزرعة الشطرة، والصويره، وأب غريب، والحويجة، واللطيفية، وتشرف عليها مصلحة المزارعى الحكومية.

وفي القطاع الصناعي عقدت الحكومة إتفاقية تعاون إقتصادي وفني مع الإتحاد السوفياتي، عام 1959 ونضمت ثلاثة عشر مشروعاً صناعياً منها، معمل الأحذية الشعبية في الكوفة، ومعمل الخياطة في بغداد، ومعمل التعليب في كربلاء.

وفي القطاع النفطي، أنهت الحكومة في عام 1958 الإمتياز الممنوح لشركة نفط خانقين، وتولت بنفسها عملية إنتاج النفط. وأسست إدارة حقول نفط خانقين. وفي عام 1959 تولت مصلحة النفط الحكومية إدارة مصفى الوند.

وأسست مصلحة توزيع المنتجات النفطية وأصدرت قانون رقم (80) لسنة 1961، الذي نص على إسترجاع جميع الأراضي غير المستثمرة، وتأسيس شركة النفط الوطنية، وتأسيس مصلحة توزيع الغاز 1964.

وفي القطاع التجاري تم تأسيس مصلحة المبيعات الحكومية سنة 1959، وتنظيم الوكالات التجارية 1960، كما تم تأميم شركة التمور العراقية وألحقت بمصلحة التمور العراقية عام 1961، وتأسيس مصلحة تنظيم تجارة الحبوب بموجب القانون رقم (185) لسنة 1961.

وفي 14 تموز لسنة 1964، صدرت قوانين التأميم (98-99-100-101-103)، بتأميم (30) شركة صناعية وتجارية وتأميم شركات التأمين والبنوك والمصارف، ونص القانون رقم 98 لسنة 1964 على أحداث المؤسسة الإقتصادية والتي ضمت المؤسسة العامة للصناعة، وتضم المنشأت الصناعية والمؤسسات العامة للتأمين، وتضم منشأت التأمين، والمؤسسة العامة للتجارة، وتضم منشأت التجارة.

وتم تأميم جميع البنوك والمصارف ووضعها تحت إشراف المؤسسة العامة للمصارف، وثم ربطها بالبنك المركزي العراقي.

وفي عام 1970، أدخل مبدأ التوزيع الجماعي للأرض الزراعية على الفلاحين، وأخذ بأسلوب المزارع الجماعية التعاونية،وأصبح للتعاونيات ((11)) مليون دونم من أصل (23) مليون دونم مساحة الأراضي الصالحة للزراعة ومنها 390ألف دونم مزارع للدولة، و 64ألف دونم مزارع جماعية. و (2) مليون دونم تمتلكها الدولة، وتعاقدت عليها مع الفلاحين بصورة جماعية.

مع العلم في عام 1969 شكلت المؤسسة العامة للتنمية الزراعية، ووظيفتها تأسيس وإدارة المشاريع الزراعية الإنتاجية والتسويقية.

وفي القطاع الصناعي صدر في عام 1970 قانون المؤسسات العامة التابعة لوزارة الصناعة رقم 90 لسنة 1970 وقسمت هذه المؤسسة إلى (5) مؤسسات عامة هي:-

1. المؤسسة العامة لصناعة الألبسة والجلود والسكاير وتضم (7) منشأت عامة.
2. المؤسسة العامة لصناعة الغزل والنسيج وتضم (8) منشأت عامة.
3. المؤسسة العامة للصناعات الكيمياوية والغذائية وتضم (6) منشأت عامة.
4. المؤسسة العامة للصناعات الإنشائية وتضم (5) منشأت عامة.

5. المؤسسة العامة للصناعات الهندسية وتضم (4) منشأت عامة.

أما في مجال النفط فقد ذكرنا ذلك في المبحث الخاص بالنفط..

وفي القطاع المصرفي تم إلغاء المؤسسة العامة للمصارف وألحقت المصارف بوزارة المالية، كما تم دمج البنوك التجارية في مصرفين بدلاً من أربعة مصارف وتم إلغاء المصرف التعاوني ودمجه بالمصرف العقاري.

وفي القطاع التجاري، توسع القطاع العام بصورة كبيرة نتيجة حصة إستيرادات القطر في القطاع العام وتنظيم التجارة الداخلية بما يكفل وضع حد للإحتكارات والمضاربة والغش والتلاعب بالأسعار وإرتفاعها بشكل فاحش، وبدائية أساليب التسويق.

وبالرغم مما تحقق من خطوات تقدمية كبيرة وإيجابية على هذا الطريق يلاحظ أن قطاع التجارة قد شهد كثير من الصعوبات والمشاكل، ولكن بين فترة الثمانينات تمكن القطاع العام التجاري من بنيان بنيته الإرتكازية والمحافظة على توازن نسبي للسلع وتدفقها وضمان مخزون إستراتيجي للقطر لأول مرة.

أن وضع التجارة الخارجية كلها في يد الدولة والسيطرة بصورة مركزية على التجارة الداخلية والحد من الظواهر الطفيلية التي ظلت سائدة في بعض ميادينه وأنشطته، مما جعل هذا القطاع قادراً على تلبية حاجات المستهلكين وفي خدمة التنمية وبرامجها، والتنسيق الجيد العالي بين الإنتاج الوطني والصناعي والزراعي وسد بقية الحاجة من الإستيراد وإيجاد توازن كبير لدعم المنتجات الوطنية وتحفيزها على زيادة الإنتاج والإنتاجية وخاصة في مجال الحبوب.

ويعتبر النظام التسويقي في العراق الذي أقره مجلس الوزراء بالقرار المرقم (3) لسنة 1985 من الإنجازات الإبداعية المتقدمة لتنظيم الحركة السلعية في مجال التكامل الوظيفي والسلعي، وكذلك التخصص الوظيفي والسلعي، كما أتخذ النظام إتجاهاً موضوعياً في مجال تطوير التسويق الخارجي. وتحقيق مبدأ التكامل الوظيفي والسلعي في المنشأت التجارية، وتحقيق تنسيق عالي بين الإنتاج والتسويق من خلال لجنة التنسيق العليا بين المؤسسات الإنتاجية والتسويقية[13]، وتحقيق المهمات الرئيسة للقطاع في التنمية الإقتصادية والإجتماعية المرسومة له.

[13] أبوطالب عبدالمطلب الهاشمي، وأخرون / الإتجاهات العامة لتطوير النظام التسويقي في العراق – وزارة التجارة – رونيو.

وفي جانب أخر قد حقق القطاع العام التجاري خطوات واسعة في مجال عقد الإتفاقيات التجارية مع الدول وتحقيق علاقات تجارية متوازنة وحسب العلاقات السياسية مع القطر.

لقد صدر قانون تنظيم التجارة الداخلية والخارجية رقم (20) لسنة 1970، الذي نص على تأليف مجلس تنظيم التجارة أنيطت به مهمة رسم وتنظيم السياسة التجارية للعراق وحل محل قانون تنظيم الحياة الإقتصادية رقم 41 لسنة 1943 وتعديلاته.

وقد عدل القانون رقم (20) لسنة 1970 عدة مرات. وقد زاولت عمليات التجارة الخارجية والداخلية الكثير من مؤسسات ومنشأت القطاع العام، ولقد وصلت إلى (22) منشأة في عام 1972، وهذه المنشأت لم تكن محصورة كلياً في وزارة التجارة، كلمؤسسة العامة للتنمية الزراعية، والمؤسسة العامة للعلاوي الشعبية، والمؤسسة العامة للأدوية، إضافة إلى أن عدد كبير من منشأت القطاع الصناعي إستمرت لفترة طويلة تمارس عمليات تسويق منتجاتها مباشرة.

أما مؤسسات القطاع التجاري العام فقد كانت في أغلب الأحيان تتوزع كما يأتي:-

1) المؤسسة العامة للحبوب.
2) المؤسسة العامة للتجارة.
3) المؤسسة العامة للتصدير.

وأما المؤسسة العامة للتجارة فقد إنقسمت إلى المؤسسة العام لتجارة السلع الإستهلاكية، والمؤسسة العامة لتجارة السلع الإنتاجية، ومن ثم تم إنشاء المؤسسة العامة للإستيراد وتغيرت التنظيمات والتشكيلات الإدارية عدة مرات ومنها تشكيل وزارتين للتجارة، أحدها للتجارة الداخلية والاخرى الخارجية، ومن ثم أعيدت كوزارة واحدة.

أن متوسط معدل النمو السنوي المركب للإستيرادات السلعية في العراق خلال الفترة 1970 – 1981 كان من بين أعلى معدلات النمو المتحققة في بلدان العالم ضمن مجموعة البلدان ذات الدخل المتوسط (الشريحة العليا)، حيث تشير بيانات البنك الدولي إلى أن متوسط معدل النمو المركب الذي حققه العراق كان بحدود 23.6% سنوياً.

لقد جرى إتساع قي نشاط القطاع العام بعد عام 1968 وفي كافة الحقول لإستكمال مرحلة التحول الإشتراكي. ولقد حقق القطاع العام خلال هذه الفترة معدلات نمو عالية إذ إرتفعت حصته في إجمالي ناتج القطاعات من 25.9% فقط في سنة 1970 إلى 81.0% في سنة 1979، تزايدت هذه النسبة حيث وصلت في قطاع التجارة الخارجية (الإستيراد) إلى 91% من حجم الإستيرادات ولكن بعد عام 1980 منحت بعض إجازات الإستيراد للقطاع التجاري الخاص إضافة إلى توسيع نشاطه الإستيرادي في القطاعات الأخرى ولكن لم تصل هذه النسبة إلى 10% فقط، ويمكن النظر إلى إجمالي تخصيصات خطة الإستيراد عام 1987 فنجد أن القطاع العام للدولة أستحوذ على حوالي 84% من الأهمية النسبية والقطاع الخاص 10.4% ولم تكن حصة القطاع التعاوني تتجاوز 0.2%. ولكن سنوضح ذلك بالتفصيل في الفصول القادمة.

ولكن لغرض توضيح أخر تصوير لمساهمة القطاعين العام والخاص في الناتج المحلي ندرج الجدول التالي لتوضيح هذه الصورة:

تكوين رأس المال الثابت

إجمالي تكوين رأس المال الثابت حسب القطاعين العام والخاص بالأسعار الجارية للسنوات 1985 – 1989.(مليون دينار) القيمة

السنة	القطاع العام	القطاع الخاص	المجموع
1985	3470.0	831.1	4301.1
1986	3178.0	680.4	3859.2
1987	3034.2	623.6	3657.8
1988	3382.1	1014.05	4396.6
1989	3276.8	2459.0	5735.8

لقد تطورت المساهمة بالنسبة للقطاع العام للدولة في الناتج المحلي الإجمالي من 26% في سنة 1970 إلى 77.7% في سنة 1978. ففي النشاط الزراعي إرتفعت مساهمة القطاع العغام للدولة من 3% إلى 35% بين سنتي 1970 – 1978. أما في القطاع النفطي في حقل الإستخراج والتصفية والتصنيع والتوزيع فأن مساهمة القطاع العام للدولة إرتفعت من 0.4% إلى 100% خلال فترة السبعينات وفي قطاع الصناعة التحويلية إرتفعت مساهمة القطاع العام للدولة من 43.6 إلى 52.5%. أما في حقل التجارة الخارجية فأن حصة القطاع العام للدولة قد وصلت إلى 90.8% في سنة 1978 بعد أن كانت 58.2% في سنة 1970.

ولذلك إستهدفت خطط التنمية بعد 1968 على تعزيز التحولات الإشتراكية، بزيادة حصة القطاع العام في مختلف الأنشطة والميادين الإقتصادية الأساسية وإحتلاله دوراً قيادياً وصولاً، وتحقيق تغيير نوعي في أساليب أنماط العمل بما يتيح المجال لتوسيع علاقات الإنتاج الإشتراكي.

ومواصلة بناء الهياكل الإرتكازية للإقتصاد الوطني كقاعدة أساسية لإستيعاب الحاجات والمتطلبات الإقتصادية والإجتماعية، وتقدم حركة البناء الإشتراكي في هذا المجال وشمل ذلك مجانية التعليم. وخدمات الصحة، والصحة الوقائية ورفع المستوى المعاشي ودخول المواطنين، وزيادة القدرة الشرائية.

فإلى جانب السيطرة على نشاط إستخراج وتسويق النفط منذ قرارات التأميم، والسيطرة على التجارة الخارجية والداخلية. وكذلك على النشاط الصناعي وبضمنها إنتاج الكهرباء والماء والنشاط الزراعي والتأمين والبنوك والنقل والمواصلات وبقية الخدمات الإجتماعية. وسنناقش ذلك في الفصول القادمة بشكل تفصيلي لكل قطاع من هذه القطاعات والتأثيرات الإيجابية والسلبية، من ذلك يتضح أن القطاع العام في الأنشطة السلعية من مجمل إجمالي الناتج المحلي وصلت إلى 55.4% لعام 1986، وفي أنشطة التوزيع سنة 1989 شكلت 44.2% من هذا النشاط وأنشطة الخدمات وصلت حصة القطاع العام 70.6% لهذه الأنشطة..

ويشكل القطاع العام 57.1% من إجمالي تكوين رأس المال الثابت المتحقق سنة 1989 وبذلك تكون نسبة مساهمة القطاع الخاص 42.9% لنفس السنة.

المبحث الرابع

النفط والتصدير

مهما قيل عن أهمية التصدير في جانب توفر الحصول على العملات الأجنبية التي تحتاجها الأنشطة الإقتصادية والإجتماعية وكافة مستلزمات التنمية، وتأثير ذلك على التوازن والترابط بين الأنشطة الإقتصادية من إستثمار وإنتاج وإستهلاك.

يبيقى الحديث عن الصادرات العراقية يعني بالدرجة الأساس والأهم التحدث على إنتاج وتصدير النفط الخام. حيث لا زال رغم إختلاف الظروف السياسية والإقتصادية للقطر، هو الأساس للصادرات والحصول على العملات الأجنبية وتحويل كافة الأنشطة الإستثمارية والإنفاقية، فهو المصدر الوحيد للتمويل.

ولم تشكل الصادرات السلعية الأخرى سوى على أهمية ثانوية، رغم الجهود لتطوير وتنويع والتوسع بالصادرات غير النفطية والمنتجات النفطية الأخرى.

فلذلك لم تنجح الجهود بخلق أفاق جديدة في التصدير أو في إحلال الإنتاج المحلي محل السلع المستوردة في كثير من المجاميع السلعية الرئيسة والإستراتيجية.

وكخلاصة مركزة يتضح أن قيم الصادرات السلعية منخفضة جداً وتكاد لا تتركز حيث إرتفعت من 22.6 في عام 1970 إلى 46.5 مليون دينار عام 1976، إلى 122.0 مليون دينار عام 1980، ثم إنخفضت بشكل كبير في عام 1981 إلى 16.9 مليون دينار، كما إنخفضت أيضاً في عام 1982 لتص إلى 15.5 مليون دينار.

ومن الواضح أن ظروف الحرب، وتوقف حركة التصدير من الخليج العربي، فقد أثرت بشكل كبير على منح الصادرات إضافة إلى إرتفاع الطلب المحلي بوتائر متصاعدة مما أدى إلى أن نتيجة الطلب على الإنتاج المحلي في كثير من الأسباب في الداخل بدلاً من التصدير.

ولكنها إرتفعت في عام 1984 لغاية 82.730 ثم عادت وإنخفضت عام 1986 إلى 26.499 مليون دينار ثم عادت وإرتفعت سنة 1989 إلى 82.546 مليون دينار.

وأن عمليات التصدير تكاد تكون محصورة بالكامل بالقطاع العام فلقد إرتفعت صادرات القطاع العام من 62.3% مليون دينار عام 1970 إلى 116.6 في عام 1980 ، أما في عام 1982 فقد إنخفضت إلى 8.4 مليون دينار لتدفق تصدير المنتجات النفطية بشكل رئيسي إضافة إلى الكبريت وإنخفاض تصدير التمور.

أما بالنسبة للقطاع الخاص فيلاحظ ضعف صادراته إذ إنخفضت صادراته من 10.1 مليون دينار 1975 إلى 8.3 مليون دينار، ثم إنخفضت إلى 6.8 عام 1981 إلى 7.0 مليون دينار عام 1980.

ولقد بلغت قيمة الصادرات العراقية عام 1989 (82.546) مليون دينار ، منها 24.504 مليون دينار صادرات للقطاع العام ، و 57.519 مليون دينار صادرات القطاع الخاص ، و 0.523 مليون دينار المختلط. حيث تغيرت صورة لتوسع النشاط الخاص بالصادرات للتسهيلات التي منحت إليه لتصدير بعض السلع الخاصة بالقطاع العام عن طريقه.

أقيام الصادرات حسب القطاعات

خلال الفترة 1983 – 1989 (ألف دينار)

السنة	العام	الخاص	المختلط	المجموع
1970	12.3	10.1	0.183	22.6
1980	116.6	5.4	–	122.0
1983	66.664	15.137	–	81.810
1984	76.294	6.430	6	82.730
1985	40.441	6.459		46.900
1986	16.451	10.048		26.499
1987	28.890	31.571	20	60.481
1988	28.927	39.059	196	68.227
1989	504..24	57.519	523	82.546

التي تراوحت نسبة صادرات القطاع العام من 51.8 عام 1971 إلى حد 95.6 عام 1980، في حين القطاع الخاص تراوحت من 4.4 عام 1980 إلى 47.8% عام 1971. وصادرات القطاع المختلط تكاد لا تذكر، وإنهدمت الصادرات الأجنبية.

وإذا ما أردنا التعرف على هيكل الصادرات العراقية فيلاحظ أن السلع الإستهلاكية الغذائية كالتمور والفواكه والخضراوات ومستلزمات الإنتاج والوسيطة. كالمواد الخام والاسمدة والمنتجات النفطية تشكل بالمعدل أثر من 80% من الصادرات العراقية وبقية الصادرات هي سلع إستهلاكية غير غذائية بشكل رئيسي، أما تصدير السلع الرأسمالية محدود جداً بحكم هيكل الإنتاج المحلي.[14]

وإذا ما إطلعنا على خطة التصدير المعدة لعامي 1986 و 1987 نجد المؤشرات المركزي الآتية:–

[14] الدكتور زهير جواد الفتال / القطاع التجاري / الواقع والأفاق – هيئة التخطيط المركزي / دراسة رقم 6 / شبط / 1984.

أن السلع المصدرة غير النفطية والمنتجات النفطية، قد تم تصديرها بنسبة 95% من القطاع التجاري الإشتراكي وزارة التجارة، ولقد إستحوذت السلع الكيمياوية على نسبة 60% من أجل السلع المصدرة والغذائية والزراعية بنسبة 15% والسلع الإنشائية بنسبة 13% والسلع الهندسية بنسبة 3% والمنتجات الحيوانية بنسبة 30%..

ولقد تضمت خطة التصدير خمسة سلع رئيسة تمثل الثقل الأكبر من الخطة وتساهم بنسبة 81% من إجمالي المخطط التقديري وكما يأتي:-

- الأسمدة الفوسفاتية 39%
- الكبريت 18%
- سمنت عادي 10%
- تمور 8%
- شعير 6%

مجموع السلع 81%

وتأتي صادرات القطاع الخاص والتي تشكل 5% من إجمالي المخطط، وتأتي الجلود والأصواف في مقدمة صادراته. أما الفواكه والخضر فتشكل نسبة 19% من صادرات القطاع الخاص، ويمكن إيجاز ذلك كما يأتي:-

- السلع الكيمياوية 60%
- السلع الإنشائية 13%
- السلع الزراعية والغذائية 15%
- السلع النسيجية 0.3%
- المنتجات الحيوانية 0.3%
- السلع الهندسية 0.3%
- متنوعة 5.7%

ويمكن حصر الصادرات بالأسمدة الفوسفاتية والكبريت وكلوريد الألمنيوم، وشمع البرافين، والسمنت، والبورك، والجص، والتمور بأنواعها، وعرق السوس، والحبية والبرغل والجريش، والخل والدبس، والتبوغ الشرقية، والجلود، والاصواف، والمصران، والطحال، وبعض المواد الصناعية الغستهلاكية، وماء المقطر، وبعض المواد والسلع الأخرى التي تختلف من سنة وأخرى كفسائل النخيل، والرقي، والبطيخ، وبعض الشتلات الزراعية والأصواف، وأغنام حية في بعض الأحيان.[15]

وتعد الأقطار العربية وخاصة دول الخليج العربي من الاسواق التقليدية بالنسبة للمواد الغذائية، والحيوانية وأما الصناعات الكيمياوية والاسمدة والمنتجات النفطية نتيجة العراق إلى أقطار الشرق الاقصى وجنوب شرقي اسيا.

ويتضح أن الأقطار الاسيوية أخذت تحتل المرتبة الأولى منذ عام 1976 حيث شكلت نسبة 32% من المجموع الكلي للصادرات إرتفعت إلى 52.4% خلال عام 1980 مثل اليابان، الهند، الباكستان. وكذلك الحال إلى الدول الاسيوية الإشتراكية حيث وصلت نسبة الصادرات إلى 27% لعام 1980 وتأتي بالمرتبة الثانية وهي الصين الشعبية، وفيتنام الديمقراطية.

في حين أحتلت الصادرات إلى أوربا الغربية سنتي 1983 – 1984، أحتلت المرتبة الأولى حيث بلغت الصادرات حوالي 68% من مجموع الصادرات وذلك يعود إلى تصدير كميات من النفط الاسود والزفت.

ورغم ذلك يظهر ضعف الصادرات العراقية غير النفطية حيث لا تشكل سوى نسبة 1.5% من مجمل الصادرات وإحتلال هيكل القوى العاملة إذ لم تتجاوز نسبة المشتغلين في

---

[15] خطة التجارة الخارجية 1986 وزارة التجارة / دائرة التخطيط والمتابعة.

قطاع الصناعة التحويلية 12% في عام 1980، رغم ما يمتلكه العراق من إمكانات ومقومات لقيام صناعات تصديرية ناجحة في العراق وهي تتمثل بما يمتلكه العراق من قدرات بشرية وقدرات تنظيمية وإمكانات تحويلية، وبما لديه من مصادر رخيصة للطاقة وموارد زراعية وخامات أخرى وما أشبه من تجارب وخبرات عملية في مجال التصنيع والتجارة الخارجية.[16]

أن أفاق تصدير السلع الزراعية والسلع المصنعة مرتبطة بالدرجة الأولى بمعدلات الإنتاج الوطني، وكذلك عناصر الطلب المحلي بالإضافة إلى نوعية الإنتاج ودرجة منافسة الإنتاج المحلي للسلع المماثلة في العراق العالمية والمردود الإقتصادي الفعلي لتصدير هذه السلع.

أن المنتجات النفطية، البتروكيمياويات، الاسمدة، والسمنت، والتمور هي التي شكلت دوراً مهماً بعد صادرات النفط الخام لأن بقية السلع لم تعط مردود إقتصادي أو نقدي.

وكان المعدل العام لحجم الصادرات من التمور إلى إجمالي الصادرات غير النفطية يقارب 32% من الصادرات. ولكن ما زالت تعاني صادرات التمور من مشكلة كبيرة أثرت بشكل وأخر على عمليات الإعتناء بالنخيل وإنتاج التمور.

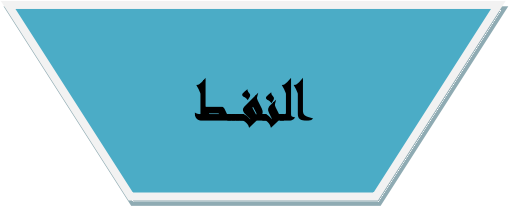

[16] علي حسن هادي فخرالدين / نحو بناء صناعات تصديرية متخصصة في العراق / رسالة ماجستير / إلى الجامعة المستنصرية 1988.

أن صدور القانون رقم (80) لسنة 1961 الذي أنتزع 99.5% من مساهمة الأراضي التي منحت فيها الشركات الإحتكارية الإمتياز بقيت بدون إستثمار من الشركات الإحتكارية وبعد الإستيلاء على الأراضي غير المستثمرة صدر القانون رقم (11) لسنة 1964 بتأسيس شركة النفط الوطنية.

وكان من اهم القرارات هو صدور قرار تأميم عمليات شركة نفط العراق المحدودة رقم (69) في الأول من حزيران 1972.

أن قرار التأميم تعرض أهم معامل الإحتكار، وأصبح 56% من إنتاج النفط تحت سيطرة الدولة. وفي حرب تشرين 1973 أقدمت الدولة على تأميم حصة هولندا وكوبنهاكن، وفي عام 1975، تم تأميم باقي الحصص الأجنبية في شركة نفط البصرة، وأصبحت السيطرة كاملة على الثروة النفطية.

أن الإنتاج قد إرتفع من 70.2 مليون طن عام 1972 إلى 176.2 مليون طن عام 1979، إنخفض بعدها إلى 133.2 مليون طن عام 1980، وبعد العدوان الإيراني توقف الضخ عبر الأراضي السورية والخليج العربي، وإنخفض الإنتاج السنوي ليصل إلى 55.6 مليون طن عام 1983، والجدول المرفق بين الإنتاج والصادرات والعوائد المتحققة منذ عام 1972.

جدول رقم ( )

الأسعار الإسمية لبرميل النفط العربي الحقيقي محسوبة بمعدلات التضخم في الدول الصناعية

للفترة 1974 – 1983 (دولار امريكي)

السنة	1974	1978	1979	1980	1981	1982	1983
السعر الرسمي	10.4	12.70	17.4	28.67	32.5	34.00	30.00
السعر الحقيقي	10.4	8.94	11.43	16.29	16.71	16.22	13.58

1. المصدر:– الأوابك / تقرير الأمين العام السنوي العاشر / الكوهيت 1983.
2. قاسم إبراهيم سليمان / دور القطاع النفطي في التنمية الإقتصادية 1986.

وفي بداية الثمانينات، تراوحت نسبة التضخم في الدول الصناعية بين (8 – 12%) في وقت كانت أسعار النفط 43.0% الخام تنخفض في عام 1983 بنسبة 13% عن عام 1982 من سعره الرسمي 5 مليون عام 1983، وذلك للحمله الكبيرة التي تشنها الدول

الصناعية وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية منذ عام 1973، وفي خطاب ألقاه كيمينز في الجمعية العامة في عام 1974 جاء فيه أن العالم لا يمكن أن يتحمل إستمرار إرتفاع أسعار النفط ولا يمكن أن تتحمل حتى مستوى الأسعار الحالية، أن الدول المنتجة للنفط التي رفعت أسعاره نتيجة لقرار سياسي، عليها أن تخفض أيضاً بقرار سياسي أخر.

وفي عام 1975 تكرر ذلك أز الزيادة التعسفية الهائلة في أسعار النفط التي فرضت خلال عام 1973 – 1974، قد زادت من مدة التضخم والجمود الإقتصادي في العالم وقد حطمت التنمية الإقتصادية والتخطيط الإقتصادي في العالم.

ومن هنا أصبح النفط يظهر بأنه سلاح للتهديد يجب إستيعابه من الدول الصناعية ومن الولايات المتحدة الأمريكية بالفرات لذلك نظمت عدة خطط وسيناريوهات لإحتلال مواقع النفط والسيطرة على أنظمة الدول النفطية بأي شكل من الأشكال وإخضاعها للسيطرة الإمبريالية.

لقد شكلت الوكالة الدولية للطاقة للرد على الأوبك ومعالجة ((أزمة الطاقة)) وشكلت السياسة الأمريكية إستراتيجيات وسياسات للسيطرة على منابع النفط، وحصر ومعالجة التطورات الديناميكية في الشرق الأوسط.

شكلت الثروة النفطية التي قادها العرب عام 1973 ضغطاً تاريخياً لتحديد كمية وقيمة النفط المباع. وبدلاً من تطوير هذه السياسة ومعالجتها بشكل إيجابي، على كافة الأصعدة الإقتصادية والسياسية، تراجعت الدول النفطية أمام الضغط الأمركي بمختلف الوسائل والمؤامرات السياسية التي شهدتها الدول النفطية، وأصبحت إستراتيجية السياسة الأمريكية في الوطن العربي تنطلق من مبدأ أن منابع النفط في الخليج يجب أن تبقى مفتوحة امام السيطرة الأمريكية بالكامل، وهكذا كان واضحاً في خطاب وزير الخارجية الأمريكية السابق كيمينز في الإجتماع الوزاري لمنظمة التعاون والتنمية الإقتصادية في 1976/6/21،

فيما حدد مركزية موضوع الطاقة والنفط في الإستراتيجية العالمية الإقتصادية والسياسية والتأكيد على سيطرة الدول الصناعية على النفط كمصدر مهم لكل تنمية صناعية بإبقاء مناطق النفط مفتوحة أمامها تحت أي ظرف.

وفي 1979/4/9 صدر من مكتب المترانية التابع للكونغرس الأمريكي حول التكاليف اللازمة لإختصار مدة نقل فرقتين من الجيش الأمريكي إلى منطقة الخليج للسيطرة على منابع النفط.

وكذلك هدد زينو بريجنسكي مستشار الأمن القومي بأن الولايات المتحدة لن تتردد في إستخدام القوة لحماية مصالحها الحيوية.

أن البلدان العربية المصدرة للنفط وهي ((السعودية، والعراق، والإمارات، والكويت، وليبيا، والجزائر، ومصر، وعمان، وقطر، وسورية، واليمن، وتونس)) قد خسرت بسبب الفقرق بين السعر الذي تبيع به نفطها والسعر الذي يجب أن يكون للمحافظة على القوة الشرائية للبرميل كما كان في عام 1974 ما مجموعه 135 مليار دولار في سنة 1998 وحدها، أما مجموع ما خسرته منذ 1987 – 1998 فقد بلغ أكثر من 929 مليار دولار.[17]

في كانون الثاني 1989 حددت الأوبك سقف الإنتاج بـ (18.5) مليون برميل.

ونشير إلى الدراسات التي أصدرها الكونغرس الأمريكي في 1975/8/21 وعنوانها (منابع النفط كأهداف عسكرية وإمكانية تحقيق ذلك)، ووصفت اللجنة الفرعية للتحقيق التابعة للجنة العلاقات الدولية في الكونغرس تقريراً حول ذلك قسمت المشكلة إلى أربعة أقسام:–

1. طرح المشكلة: المصالح النفطية الأمريكية وإمكانية إستعمال القوة.
2. المشكلة من زاوية عالمية.
3. حالات دراسة معينة لإحتلال منابع نفطية في البلدان العربية.
4. الخلاصة والنتائج وملاحق الدراسة وتشمل على عشر خرائط على الأقل.

في حين وردت الولاريات المتحدة من جانب أخر أسلحة بعض الدول العربية أثر مما ورده للحلف الأطلسي في عام 1977. ولقد تم إيجاد بدائل ووسائل لتبديد ثروات الدول النفطية بطرق مدروسة متعددة ومنها زيادة إستيرادات السلع الإستهلاكية والكمالية، ونقل الأموال الفائضة من الدول النفطية لها وللدول العربية الصناعية بحجة الإستثمار الفعال.

وبهذا تحسنت في السنوات الأخيرة التي أعقبت عام 1973 الميزان التجاري للولايات المتحدة، وإلغي العجز من ميزانها التجاري مع المنطقة العربية، والتي كانت مختلة بشدة منذ رفع

[17] بحث الدكتور سعدون حمادي / (النفط والتأمر) مجلة الحكمة / العدد 7 في أذار 1999.

اسعار النفط عام 1974، وقد كان العجز يبلغ عام 1977 حوالي 7.2 بليون دولار ووصل عام 1978 إلى 6.2 بليون دولار، ويرجع ذلك إلى قيام الولايات المتحدة عن طريق خفض الواردات النفطية بتخفيض قيمة الدولار من جانب، وزيادة الصادرات الأمريكية من جانب ثاني للدول العربية بحوالي بليون دولار عام 1978.

أنخفض سعر برميل النفط من 36 دولار في 1980 إلى 27.5 دولار في 1985 إلى 20.8 دولار في 1990 إلى 12.4 دولار في 1998 إلى أقل من 10 دولار بعد ذلك.

لذلك كان النفط ومنذ القدم وبالذات منذ 6 تشرين الأول 1973 (حرب رمضان) ولا يزال يلعب دوراً أساسياً في السياسة لدولة وخاصة منذ بداية القرن الحالي حيث أصبحت له أهمية ستراتيجية بسبب الإستعمال الجديد في الأغراض الصناعية والعسكرية، وأصبح أخيراً هم الولايات المتحدة الأمريكية السيطرة بكل أسلوب وبدون منازع على منابع النفط.

ومن هذه المقدمة أردنا أن نبين للنفط الإنعكاسات التي يوفرها بتدفق عالي للعملات الأجنبية التي تساعد في خطط التنمية والإستثمار الإقتصادية والإجتماعية، والأدوار والمخاطر والسلبيات التي تنعكس من أهمية دوره كثروة كبيرة تطمع بالسيطرة عليها الدول والمصالح والإحتكارات الأجنبية.

ولقد لعب النفط العراقي ولفترة دوراً إيجابياً كبيراً عالياً حيث وفر العملات الأجنبية للخطط والتنمية بالإنفاق العام للدول العراقية وبالذات منذ عام 1950 وتزايد هذا الدور بشكل كبير بعد أن أنشأ مجلس الإعمار، والمساهمة أيضاً بتوفير التمويل للميزانية العامة للدولة.

إن إعتماد العراق كلياً على النفط في توفير العملات الصعبة أصبحت ظاهرة سلبية خطيرة حيث شكلت الصادرات التفطية للفترة 1972 – 1980 حوالي 98.3% ما قيمة الصادرات العراقية، وشكلت الصادرات النفطية خلال 1981 – 1984 99% حيث لم تشكل عائدات الصادرات السلعية الأخرى أكثر من 1%، وكمعدل تشكل الصادرات النفطية في أغلب الأحيان 98%.

أي أن حدود التنمية من خلال الفترة أعلاه لم تتمكن من تصحيح إختلال هيكل الإقتصاد الوطني بشكل كبير وأن الميزان التجاري في العراق يشكل عجزاً مستمراً على الدوام بدون النفط.

أن متوسط نسبة مساهمة النفط في توفير العملات الصعبة للفترة من 1982 – 1980 قد بلغ 205.4% من حاجة العراق للعملة الصعبة أي أكثر من ضعفي حاجة العراق إلى مثل هذه العملات وللفترة من 1981 – 1984 حيث أنخفضت صادرات النفط إنخفضت هذه السنة إلى 135% من الحاجة إلى العملات الأجنبية لتمويل الإستيرادات وفي سنة 1984 إلى 146.4%.

حقق الناتج الأجمالي المحلي نمواً كبيراً قدر بـ 11.3% سنوياً خلال الفترة (1970– 1980) ، وكان معظمه بسبب تأميم النفط وبخاصة عام 1973، ولكن خلال الفترة (1980 – 1990) تراجع معدل النمو الناتج المحلي الإجمالي إلى 2.6% سنوياً وهو أقل من معدل النمو السنوي للسكان مما أدى إلى تدهور نصيب الفرد، وكان هذا التدهور بسبب توقف تصدير النفط في أيلول عام 1990 وفي 16 نيسان 1982 توقف تصدير النفط عبر الأنبوب السوري.

يتضح مما تقدم الدور الكبير الذي يؤديه النفط في تسيير الإقتصاد العراقي، لقد بلغ الناتج المحلي الإجمالي 13863 مليون دينار كان النفط يمثل 7108 مليون دينار أي ما نسبته 51% من إجمالي تكوين الناتج المحلي الإجمالي.[18]

جمع العراق بإحتياطي نفطي في العالم، فالإحتياط النفطي المؤكد والثابت بلغ 112 مليار برميل عام 1996، أما الإحتياطي النفطي المرجح الموجود فقد بلغ 214 مليار برميل خلال نفس العام فالمجموع سيكون 326 مليار برميل فهو يفوق إحتياط السعودية الذي يبلغ 254 مليار برميل وتشكل المنفعة العربية والخليج العربي 71% من الإحتياطي العالمي ((نفس المصدر أعلاه)).

---

[18] دراسة أستراتيجية ((أهمية النفط العراقي في إقتصاديات العالم)) / أ.د محمد طاقة / جريدة الإقتصادي / العدد 24 في 1999/5/4

وبعد الحصار وتوقف الضخ إنخفضت قيمة الدينار العراقي أمام العملات الصعبة إلى حد كبير، لعدم توفر العملات الصعبة لأبسط الإستيرادات الأساسية الإستراتيجية كالغذاء والدواء بحيث أصبحت قيمة الدولار الواحد يعادل (2850) دينار عراقي.

لقد أعلن وزير النفط بأن إحتياط العراق من النفط قد أرتفع عام 1986 إلى 65 مليار برميل وأن الإحتياطات المؤكدة تبلغ 46 مليار برميل، وفي عام 1997 أيد مسؤول نفطي لجريدة الجمهورية في 1997/9/20، أن إحتياط النفط الثابت يبلغ (112) مليار برميل وربما سيتضاعف هذا الرقم أكثر من مرة، وتم إكتشاف حقل غرب القرنه العملاق عام 1973 وحقل مجنون، ونهر أبن عمر، العملاقيين عامي 1974 – 1975 وحقل شرقي بغداد العملاق، وعشرات الحقول الأخرى، ولقد أوضح المسؤول أن الإحتياطي العراقي تضاعف ثلاث مرات خلال هذه الفترة الوجيزة بعد أن كان بحدود (35) مليار برميل عام 1968. وأن إحتياط العراق من الغاز الطبيعي قد بلغ عام 1973 (29) مليار قدم مكعب، وقد يتضاعف هذا الرقم بعد إستكشاف الحقول الجديدة.

أن أهم ما تم إنجازه في قطاع النفط هو الخط الإستراتيجي / حديثة / رميلة / بطول 665كم والخط التركي العراقي بطول (1005)كم وبقطر 40 عقدة وتوسيع طاقة الضخ عام 1983 وبناء خط ثاني حيث وصلت طاقة الضخ إلى (1.500) مليون برميل يومياً والخط العراقي السعودي تصل طاقة الضخ فيه إلى (1600) ألف برميل يومياً منذ أيلول 1985، وميناء البكر الذي أنجز عام 1975 وهو قادر على إستقبال ناقلات نفط تصل حمولتها إلى (3500) ألف طن، وقد بلغ عدد ناقلات النفط العراقية (18) ناقلة نفط تصل حمولتها إلى (2.095.8) مليون طن.

وشهدت صناعة التكرير توسعاً كبيراً لمواكبة الإستهلاك المحلي حيث وصلت طاقة التكرير في العراق (735) ألف برميل يومياً بعد أن كانت بحدود (115) ألف برميل يومياً عام 1973.

وفي الصناعات البتروكيمياوية تم تأسيس معمل الأسمدة الكيمياوية في البصرة، ويعتمد على الغاز الطبيعي، وتقدر طاقته الإنتاجية بـ (1.4) مليون طن من سماد اليوريا.

ومعمل إستخلاص الكبريت في كركوك، وبطاقة (120) الف طن من الكبريت سنوياً، ويقوم بإستخلاص الكبريت من الغاز الطبيعي، والمجمع البتروكيمياوي في البصرة من المجمعات الكبيرة طاقته الإنتاجية (120) ألف طن من الإيثيلين سنوياً، والباقي تركيبته اللازمة لإنتاج (300) ألف طقم من إطارات السيارات، وقد أنجز عام 1980 ولم يبدأ بالإنتاج وتعرض للضربات والتهديم بسبب الحرب.ومشروع البتروكيمياويات في بيجي وقد وصل إنتاج العراق من الأسمدة الكيمياوية عام 1985 مليون وأربعمائة ألف طن.[19]

الإنتاج / بملايين الأطنان

السنة	الإنتاج
1934	1.06
1935	3.66

[19] قاسم إبراهيم سليمان / رسالة ماجستير (دور القطاع النفطي في التنمية الإقتصادية في العراق) (72–83) جامعة بغداد / 1986.

4.02	1936
4.29	1937
4.32	1938
4.04	1939
2.65	1940
1.61	1941
3.25	1942
3.78	1943
4.25	1944
4.62	1945
4.60	1946
4.65	1947
3.400	1948
4.100	1949
6.500	1950
8.000	1951

في 3 شباط 1952، تم التوصل إلى إتفاقية جديدة تقوم على أساس مبدأ مناصفة الأرباح 1958 33.1 مليون طن

1959 38.9 مليون طن

" إيرادات النفط والإنتاج النفطي "

السنة	إيرادات النفط (بليون دينار)	إنتاج النفط (مليون برميل / يوم)	عدد السكان (مليون نسمة)
1950	0.005	0.144	5.2
1955	0.074	0.70	6.1
1960	0.095	0.97	6.9
1962	0.095	1.00	7.3
1964	0.126	1.3	7.8
1966	0.140	1.4	8.3
1968	0.203	1.5	8.9
1970	0.214	1.5	9.4
1972	0.219	1.5	10.0
1974	1.700	2.0	10.8
1976	3.100	2.4	11.5
1978	3.700	2.6	12.4
1980	8.900	2.6	13.2
1982	3.400	1.0	14.1

15.4	1.2	3.00	1984
16.5	1.9	2.200	1986
17.4	2.7	3.500	1988
18.1	2.8	4.600	1989
18.9	2.1	2.900	1990

شهدت الفترة 1981 – 1984 إنخفاض نسبة صادرات النفط إلى 135% من الحاجة إلى العملات الصعبة لتمويل الإستيرادات، وقد كانت سنة 1982 تمثل أخفض نسبة حيث 103.5% من العملات الصعبة، وذلك يعود إلى توقف تصدير النفط عن طريق الأراضي السورية، وفي عام 1983، وبعد زيادة الضخ عن طريق الخط الإستراتيجي وإرتفاع الصادرات النفطية إرتفعت هذه النسبة إلى 157.7% ثم عادت لتنخفض إلى 146.4% عام 1984 رغم أن الإنتاج لم ينخفض خلال هذه السنة، وهو ما يمكن أن يعلل بإنخفاض اسعار النفط في السوق العالمية.[20]

دور عوائد النفط في توفير العملات الصعبة

في العراق 1972–1984 (مليون دينار)

السنة	الإستيرادات (2)	عوائد النفط (2)	1/2 — %	½ — %
1972	243.7	452.4	185.6	53.8

[20] نفس المصدر السابق.

41.3	241.9	625.6	258.6	1973
46.6	214.5	1943.0	905.7	1974
75.2	132.9	1820.0	1369.2	1975
61.6	162.2	2273.0	1400.9	1976
59.6	167.8	3151.2	1877.2	1977
62.8	159.3	3262.2	2047.6	1978
34.8	287.6	6257.8	2175.7	1979
33.7	297.0	7638.5	2571.7	1980
75.4	132.7	3096.7	2333.8	1981
96.6	103.5	3046.5	2942.4	1982
63.4	157.7	2999.8	1901.3	1983
68.3	146.4	2866.9	1958.4	1984

الميزان التجاري للعراق مع النفط (مليون دينار) وبدون النفط 1972–1984

الميزان التجاري بدون النفط	الميزان التجاري مع النفط	الواردات	الصادرات			السنة
			غير نفطية	نفطية	إجمالي	
204.8	209.3	243.7	38.9	452.4	491.3	1972

225.8	377.4	258.6	32.8	625.6	658.3	1973
877.6	1017.7	905.7	28.1	1943.0	1977.4	1974
1326.4	493.6	1369.2	42.8	1820.0	1862.8	1975
1354.4	918.6	1400.9	46.5	2273.0	2319.5	1976
1827.8	1323.4	1877.2	49.4	3151.2	3200.6	1977
1976.4	1285.6	2047.6	71.2	3262.2	3333.4	1978
2092	4165.8	2175.7	83.7	6257.8	6341.5	1979
2449.8	5188.7	2571.7	121.9	7638.5	7760.4	1980
23.7	779.7	2333.8	16.8	3096.7	3113.5	1981
2926.9	119.6	2942.4	15.5	3046.5	3062.0	1982
1859.3	1140.5	1901.3	42.0	2999.8	3041.8	1983
1916.2	950	1958.4	42.4	2866.9	2909.3	1984

المصدر:- 1. البنك المركزي العراقي (نشرة عام 1978)

2. صندوق البنك العربي (الحسابات القومية للدول العربية).

3. التقرير الإقتصادي العربي الموحد لعام 1985.

4. المجموع

المبحث الخامس

الإعمار والإستثمار

بعد زيادة عائدات النفط في مطلع الخمسينات ، تقرر إنشاء مجلس الإعمار في عام 1950 ، وقد وضعت الدولة جميع عوائد النفط تحت تصرفه ، وفي عام 1952 خفضت هذه العوائد المخصصة للإستثمار الى (70%) ، وبعدئذٍ خفضت الى (50%) للإنفاق الإستثماري الحكومي ..

وقد وضع المجلس (1950–1958) أربعة برامج إستثمارية بلغت تخصيصاتها الإستثمارية (567) مليون دينار ، صرف منها فعلاً (330) مليون دينار بنسبة صرف بلغت (58%) على مشاريع الري والطرق والجسور والمباني ، حيث كان النصيب الأعظم للتخصيصات ، أما الصناعة فقد كان نصيبها ضئيلاً جداً إذ كان التركيز على القطاع الزراعي ، وخلق القدرة الشرائية على لدى السكان الذين يعيشون على الزراعة ، والتي تشكل الأساس للطلب الفعال للسوق الكبيرة الضرورية لقيام صناعة ناجحة متطورة.

وفي عام 1959 ألغيَ ، وحلّ مجلس التخطيط الإقتصادي ، ووزارة التخطيط بدل مجلس الإعمار ، سياسة مجلس التخطيط تركزت على المشروعات الصناعية ، وفي عام 1966 ، صدر قانون مجلس التخطيط مؤكداً على مبدأ التخطيط الشامل للإقتصاد القومي ، وصدرت الخطة الإقتصادية المؤقتة (1959–1960) ، والتي تميزت بتركيزها على قطاع الخدمات من سكن وصحة وتعليم حيث إستحوذ القطاع على حوالي نصف تخصيصات الخطة ، وكانت حصة قطاع الزراعة أقل من أي قطاع آخر .

وفي سنة 1961 صدرت الخطة (1961–1962) وإستهدفت الخطة مضاعفة الدخل القومي خلال عشر سنوات وركزت على القطاع الصناعي .

وصدرت خلال الفترة (1963–1965) ثلاثة خطط إنتقالية سنوية تميزت بإنخفاض الإنفاق الإستثماري فيها .

وفي منتصف عام 1965 ، صدرت الخطة الإقتصادية ال (1965–1969) ، وقد وضعت لها أربعة أهداف إقتصادية شاملة ، الأول هو رفع مستوى المعيشة بتحقيق نمو إقتصادي لايقل عن (8%) سنوياً والثاني هو تحقيق التوازن في البناء الإقتصادي بحيث يزداد التنوع في الإنتاج ويقل على إيرادات النفط وذلك بتنمية القطاع الزراعي بنسبة (7.5%) سنوياً وتنمية القطاع الصناعي بنسبة (12%) سنوياً ، والهدف الثالث هو ضمان الموازنة بين مجموع الإنفاق القومي ، وبين الطاقة الإنتاجية وبما يكفل مكافحة العوامل التضخمية ، والهدف الرابع تحقيق التكامل الإقتصادي ، وتعميق الوحدة الإقتصادية ال

وبعد ثورة تموز 1968 تم إعداد خطة التنمية القومية للسنوات (1970–1974) ، وقد وضعت لهذه الخطة خمسة أهداف إقتصادية ، الأول هو تنمية الدخل القومي بمعدل (7.1%) سنوياً والثاني هو تنمية القطاعات السلعية خاصةً قطاعي الصناعة والزراعة والثالث الإستقلال الوطني للموارد المعدنية غير المستغلة ، وتنويع الإنتاج ، وتقليل الإعتماد على موارد النفط والرابع ، مراعاة التوزيع الجغرافي للخطة والخامس ، تحقيق التنسيق والتكامل الإقتصادي مع الدول العربية .

أما الأهداف الإجتماعية فهي زيادة الخدمات وإرساء دعائم المجتمع الإشتراكي ، وتحقيق العدالة الإجتماعية .

وفي عام 1974 ، على أثر التأميم وتصحيح أسعار النفط والزيادات الكبيرة في عائداته، أعيد النظر فيما تبقى من الخطة ، وإعتمدت المناهج الإستثمارية حتى صدور قانون خطة التنمية القومية (1976–1980) في حزيران 1977 ، وقد إستهدفت تحقيق معدل نمو إجمالي في الدخل القومي قدره (16.8%) ومعدلات نمو تتراوح ما بين (7.1%) سنوياً للقطاع الزراعي ، و(32.9%) سنوياً لقطاع الصناعة التحويلية ، وإستهدفت الخطة زيادة حصة القطاع

الإشتراكي وجعله يمثل دوراً قيادياً موجهاً ، وتوسيع علاقات الإنتاج الإشتراكي ومواصلة بناء الهياكل الإقتصادية ، والتوسع بالخدمات الإجتماعية بنسبة (8.5%) سنوياً .

وإن آخر خطة من خطط التنمية هي خطة (1981–1985) ، ولقد تضمن مشروع الخطة تحقيق نمو الدخل القومي معدله (8.1%) سنوياً وذلك بتحقيق نمو منخفض قدره (3.4%) سنوياً لقطاع النفط ، ونمو معدله (16.5%) لبقية القطاعات ، ورفع الأهمية النسبية للقطاع الإشتراكي في الناتج المحلي الإجمالي .

أما من ناحية الإنفاق فإن مشروع الخطة إستهدف نمو الإستهلاك الخاص بنسبة (12.1%) سنوياً ، والإستهلاك العام بنسبة (11%) سنوياً .

وقد عانت خطط التنمية من إنخفاض نسبة التنفيذ فيها ، وإن كفاءة الصرف لكافة القطاعات كانت (55%) للفترة من (1959–1964) و (53%) و (69%) خلال الفترتين (1965–1969) ، (1970–1975) ، وفي عام 1980 إنخفضت من (81%) الى (57%) بسبب ظروف الحرب ، ولكنها إرتفعت خلال السنتين التاليتين .

ويلاحظ أن كفاءة الصرف لقطاع الزراعة أقل من كفاءة الصرف لكافة القطاعات حتى عام 1977 ، ولكن أصبحت بعدئذٍ أعلى مما هي عليه لمجمل القطاعات .

أما بالنسبة لقطاع الصناعة فقد كانت كفاءة الصرف بنسبة (46%) سنة 1980 ثم إرتفعت الى (69%) و (67%) خلال سنتي 1981 و 1982.

لقد تحققت زيادة في الدخل القومي مقدارها (62.8) مرة وكانت الزيادة في متوسط دخل الفرد بمقدار (26.9) مرة فقط بين (1953–1980) .

ولقد أصبحت حصة القطاع الإشتراكي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي (79.3%) في عام 1980 بعد أن كانت (26.6%) فقط سنة 1970 وإرتفعت حصة القطاعات السلعية في إجمالي الناتج المحلي الى (77.8%) خلال عام 1980 ، وفي عام 1981 إنخفضت الى (58.5%) بسبب إنخفاض ناتج النفط الخام .

تحسنت ظروف العيش ، فقد إرتفع الإنفاق الإستهلاكي الخاص بمعدل نمو سنوي مقداره (21.1%) ، وكان معدل زيادة الرقم القياسي للأسعار خلال تلك الفترة (9.2%) سنوياً .

إعتمد الإقتصاد العراقي في جميع مراحله ومنذ عام 1927 بالتحديد على واردات النفط وتمويل مشاريع الإعمار والإنماء والإستثمار ، إضافةً الى تغطية العجز في الميزانية الإعتيادية ، ومنذ عام 1950 ، إعتمد مجلس الإعمار في تمويله على عائدات النفط بنسبة (7%) ، وخصص (30%) منها الى سد العجز في الميزانية الإعتيادية ، وبعد ثورة تموز 1958 عدلت حصة الميزانية الى (50%) ووصلت الى (90%) للميزانية و(40%) للخطة ال وشكلت عوائد النفط حوالي ثلاثة أخماس تمويل الخطة الاقتصادية (1962–1966) ، أما بالنسبة للخطة (1965–1969) بلغ تحويل الخطة من النفط (70%) وشكلت القروض الخارجية منذ عام 1951 مصدراً آخراً للتمويل ، وبلغ معدل النمو للقروض الخارجية للفترة (1961–1981) حوالي (18.6%) سنوياً ، الى أن إعتماد الخطة على عوائد النفط والقروض الخارجية وصل الى (92.4%) ، وهذا يظهر ضعف هيكل الإنتاج المحلي ومحدودية قدرته على التمويل .

ولم يشكل التمويل الذاتي لمشاريع الخطط الإقتصادية أكثر من (6.8%) من إجمالي مصادر التمويل ، ولقد تصاعد هذا التمويل الى أقصى حده ، حيث بلغ نسبة (19%) من مصادر التمويل الكلية [21]

وقد حققت إيرادات النفط أعلى نسبة في تمويل الخطة عام 1977 حيث بلغت (94.3%) أما في عام 1981 إنخفضت الى (79.1%) من إيرادات الخطة .

ويلاحظ أن الإيرادات النفطية شكلت متوسطاً قدره (89.9%) من إيرادات الخطة للفترة(1953–1980) ، وإن ايرادات الخطة من النفط الخام قد تنامت بمعدل سنوي مقداره (28.4%) .

إن التمويل الذاتي الذي تقدمه إيرادات المشروعات الإقتصادية صدر منذ سنة 1960، ولم يشكل إلا نسبة مقدارها (6.8%) من إجمالي مصادر تمويل الخطة لغاية 1980 ، حيث بعد هذه السنة نسبة قدرها (19%) من مصادر التمويل الكلية ، وإن معدل النمو للقروض الخارجة للفترة (1961–1981) كان (18.9%) سنوياً .

إن إجمالي إيرادات خطط الإستثمار والتنمية في القطر كانت (21398.7) مليون دينار طيلة فترة (1951–1981) ، وإن المصروفات الفعلية كانت (18724.1) مليون دينار ، أي بفائض مقداره (2674.6) دينار بنسبة إنفاق قدرها (87.5%) من الإيرادات .

إن عدد القروض المعقودة بين العراق والجهات الأجنبية ولغاية عام 1972 بلغ (74) قرضاً تبلغ أقيامها (522) مليون دينار وقد سحب منها (219) مليون دينار فقط .

[21] تقييم مسيرة التخطيط في العراق دراسة رقم 88 / وزارة التخطيط/ المعهد القومي للتخطيط

وكذلك فإن الدين العام الداخلي قد تضاعف حوالي (7) مرات خلال الفترة (1959–1971) ، ومما يزيد من عمق المشكلة هو أن التطور الإقتصادي في القطر لم يصاحبه إعادة في توزيع الدخل بشكل يؤمن تقليل التفاوت " الخطير " في دخول الفئات الإجتماعية المختلفة ، وأدى أيضاً الى زيادة الميل الحدّي للإستهلاك الكلي ، وزيادة افستيراد وهدراً للعملات الصعبة [22] .

لقد إرتفع الإنفاق الإستثماري من (3.1) مليون دينار سنة 1951 الى (61.7) مليون دينار في عام 1958 ، وكان المتوسط السنوي للإنفاق الإستثماري خلال الفترة (1951–1958) حوالي (29.3) مليون دينار ، في حين إرتفع هذا المعدل الى (62.9) مليون دينار في عام 1968 ، وفي عام (1969–1973) كان متوسط الإنفاق الإستثماري (155) مليون دينار وبعد عام 1974 بلغ المعدل (1715.1) مليون دينار ، وفي عام 1981 وصلت الى حدها الأقصى بإنفاق قدره (5078.8) مليون دينار ، ولقد وصلت التخصيصات الإيرادية في سنة 1082 الى (5382.8) وإذا ما أضيفت لها تخصيصات أخرى إضافية بلغت (6742.8) مليون دينار ، وفي سنة 1983 (5306.5) مليون دينار ومع الأخرى (7700) وفي عام 1983 للقطاعات الإقتصادية (3335.3) ومع التخصيصات الأخرى (5350) .

وقد شارك هذا التصاعد في الإنفاق مضافاً إليه الميزانية الجارية وإنفاقات أخرى في تحقيق زيادة واسعة في الطلب النقدي في السوق العراقية ، الأمر الذي أدى بدوره الى رفع كلفة المستلزمات المحلية والأجور بصورة حادة ، ولقد إضطرت الخطط الإنمائية الى إنفاق مبالغ

[22] نحو تخطيط الإقتصاد العراقي / الدكتور صبري زاير السعدي .

إضافية لغرض تغطية هذه الزيدة في الأسعار والأجور ، الأمر الذي أدى الى حدوث ظاهرة تضخم لولبي في الإقتصاد العراقي [23]

لقد إزدادت الإستيرادات لتزايد الحاجة الى السلع الإستهلاكية والإنتاجية ، ولكن هذا التعاظم في الإستيرادات لم يقابله زيادة للصادرات العراقية غير النفطية .

إن هيكل الإستيرادات في أكثر الأحيان كان يميل لزيادة أستيراد السلع الإستهلاكية.

وقد شهد الإنفاق العام خلال الفترة (1970–1980) تصاعداً مستمراً ، فقد كان الإنفاق الجاري للميزانية الإعتيادية (303.4) مليون دينار عام 1970 ، إرتفع الى (3775.4) مليون دينار في عام 1980 وبمعدل سنوي مركب قدره (28.6%) سنوياً كما إرتفعت تعويضات المشتغلين في القطاع الحكومي بين سنة (1975–1979) بمعدل نمو سنوي (21.4%) .

ولقد نجم عن هذا الإتساع الريع في الإنفاق الحكومي وزيادة عرض النقد من إختلال عدد من التوازنات التي تفرض قيامها في الا ، وأهم إختلال هو التناسب بين حجم الإنفاق الجاري والعرض السلعي .

إن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة السبعينيات كان (12.9%) سنوياً وهو معدل لا يستطيع مواكبة معدل نمو الإنفاقين الخاص والعام ، وقد أدى ذلك الى إرتفاع حجم الطلب بوتائر فاقت الزيادة في المعروض السلعي والخدمي المحلي ، إضافةً الى عدم تمكن أجهزة الإستيراد من تصعيد إستيراداتها بما يتواكب مع حجم الطلب والتغير في أنماطه، الأمر الذي أدى الى إرتفاع حاد في الرقم القياسي العام للأسعار من (100) في سنة 1973 الى

[23] تقييم مسيرة التخطيط في القطر العراقي / وزارة التخطيط / المعهد القومي للتخطيط / بحوث الوزارة دراسة رقم 88

(423) في سنة 1981 ، وقد بلغ الرقم القياسي للإيجارات مثلاً (310.7) والمواد الغذائية (249.2) وهما يمثلان قرابة (70%) من الإنفاق العائلي في القطر .

إن أهم سمات التنمية خلال الفترة التي أعقبت التأميم وسبقت مرحلة الحرب هي تحقيق نمو في تكوين رأس المال الثابت على المستوى الإجمالي ولكافة القطاعات الإقتصادية بنسب عالية بلغت (23.5%) بالأسعار الثابتة لعام 1975 خلال الفترة (1973–1980)، ولكن التوسعات الكبيرة في التكوين الرأسمالي كانت أكثر من التوسعات الحاصلة في الناتج ، الأمر الذي يشير الى وجود هدر ، وعدم إشتغال طاقات الإنتاج بشكل كلي .

ولقد تم تحقيق معدلات نمو إيجابية للناتج المحلي الإجمالي غير النفطي فيما عدا القطاع الزراعي حيث بلغ معدل النمو (24.5%) خلال الفترة (1973–1980) وبالأسعار الجارية .

إزداد الطلب بشكل كبير على القوى العاملة كما إستدعت الحاجة الى إستخدام قوى عاملة غير عراقية بنسب كبيرة .

إزدادت نسبة الإستيرادات من السلع الإستهلاكية والوسيطة والرأسمالية ، بالإضافة الى إزدياد مجموع الإستيرادات ، حيث بلغت معدلات النمو في إستيرادات السلع الوسيطة (29%) والسلع الرأسمالية (43%) والمكائن والمعدات (39%) خلال الفترة (1973–1980) .

ولكن إختلفت الصورة بعد الحرب،إذ يتوخى إقتصاد التنمية بقية الفائض الإقتصادي لأحداث التراكم الرأسمالي الضروري للإنتاج ، أما إقتصاد الحرب يتوخى تعبئة القوى الإنتاجية والموارد المادية بأفضل علاقة مابين الإستهلاك والتركم الرأسمالي لصالح الإستهلاك الحربي .

وأفرزت هذه المرحلة إرتفاع مستوى الأسعار نتيجة إرتفاع حجم الطلب على السلع والخدمات ومحدودية ال منها ، ونتج عن ذلك توسع حجم الإستيرادات ومتطلبات المشاريع التنموية ، ومتطلبات الإستهلاك المحلي .

ولقد أجرت الجهات المخططة تحويرات أساسية في العلاقة بين الإستثمار والإستهلاك من أجل توفير فائض أكبر للإستهلاك الحربي .

وقد عملت ظروف الحرب على إعادة تحقيق جزء من حالة التوازن المطلوبة بين العرض النقدي والرعض السلعي بعد عام 1983 بالعمل على تقليص الإنفاق ال الحكومي ، إلا أن إنخفاض العرض السلعي سواء من الإنتاج أو الإستيراد قد حافظ على قوى الإختلال ، وقد كانت ظروف الحرب فرضية مناسبة لتقليص الإنفاق الإستثماري وتقليص الطلب الإستهلاكي العام والعائلي في ظروف ميل الدخل القومي نحو الإنخفاض أثناء الحرب ، وقد تحققت هذه التخصيصات بعد عام 1992 [24]

[24] إتجاهات التنمية أثناء وبعد الحرب في العراق / وزارة التخطيط / دراسة رقم 87 كانون الثاني 1984